

نَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى طَبْعِ الْبَيْتِ الْمَثْنِي فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَالْدِينِ الْمُسَمَّى بِالْخَمْسِينَ الْمَشْهُورِ بِهِ

# أُصُولُ الشَّاشِي

مَعَ

## أَكْنَ الْحَوَائِشِ

قَالَ الْعَلَامَةُ اللَّكْنَؤِي

أما المختصر في علم الأصول المعروف بأصول الشاشي المتداول في زماننا.. فذكر صاحب الكشف أن اسمه الخمسين وأنه لنظام الدين الشاشي قيل كان سن المصنف لما صنفه خمسين سنة قسماً به.





سلسلہ مطبوعات - ۰۳۶

نَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى طَبْعِ الْمُبْتَنِّ الْمُبْتَنِّ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَالْدِينِ الْمُسَمَّى بِالْخَمْسِينَ الْمَشْهُورِ بِهِ

# أُصُولُ الشَّاشِي

مع

# أَسْنُ الْحَوَائِي

قال العلامة اللكنوي

”أما المختصر في علم الأصول المعروف بأصول الشاشي المتداول في زماننا... فذكر صاحب الكشف أن اسمه الخمسين“  
وانه لنظام الدين الشاشي قيل كان سن المصنف لما صنفه  
خمسین سنة فیتماء به“

المیزان ناشران و تاجران کتب  
الکریم مارکیٹ اردو بازار لاہور پاکستان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ترجمة المحتش العلم عرفيوضه الخاص العام

هو مجمع الفضل الكمال مرجع أرباب الفضال محسبوا القرآن أعلم علماء الزمان مولانا المحافظ محمد بركات الله  
سبله الله إبقاه ابن الحق بجليل المدق النبيل مولانا المحافظ محمد حمل الله بن امام الرياضين سائر المتقد  
بحر العلوم والجاه مولانا المفتي محمد نعمت الله بن سندا الفضلاء سيدا عرفاء لك هوية مزايا الله مولانا المفتي  
محمد نور الله بن اشر العلوم الخفي الجلي مولانا المفتي محمد ولي (اخر المشهور في الزمان الملام محمد حسن بن ناصر العتبة  
الملك القاضي غلام مصطفى بن الفاضل الامير شام الملام محمد سعدا كبرياء سلطان المحققين برهان  
المدققين الملام محمد قطب الدين الشهدا السهال نسبة الى سمي الى بكر المتوفى سنة ثلث ومائة ألفا بن مولانا  
عبد الحلیم بن مولانا عبد الكريم بن شيخ الاسلام مولانا احمد بن قدوة العظماء حافظ الدين محمد اللاهوتي مولود  
منشأ ابن الشيخ فضل الله بن الشيخ محي الدين الشيخ نظام الدين بن قطب العالم الشيخ علاء الدين الانصاري الهروي  
ابن مولانا اسمعيل بن مولانا اسحق بن مولانا دود بن مولانا عزيز الدين بن مولانا جمال الدين بن خواجه وسيد  
ابن خواجه غياث الدين بن خواجه معز الدين بن خواجه حبيب الله بن خواجه شمس الدين بن خواجه جلال الدين  
ابن خواجه ظهير الدين بن خواجه سلطان محمد بن خواجه نظام الدين بن خواجه شهاب الدين محمود بن ايوب بن جابر بن  
مقرئ لباري عبد الله الانصاري بن ابي منصور محمد بن ابي معاذ بن محمد بن احمد بن علي بن جعفر بن منصور بن سيدنا  
ابي ايوب الانصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا نسبه من جهة اهل البيت واقام من جهة الام فهو ابن بنت الفضل  
الكامل العالم العالم مولانا محمد عظيم الله بن صاحب لعلوم والجاه مولانا المفتي محمد حفيظ الله بن زبدة  
العرفاء في عصره عمدة العلماء في هذه مولانا حبيب الله بن مولانا محمد الله بن مولانا احمد عبد الحق بن الملام  
محمد اسمعيل ووسطا بناء مولانا قطب الدين الشهدا الى اخوة ولاوته في شعبان سنة ثمان وتسعين بعد الف  
والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلوة والنعمة في الوطن المستعمر بكنوز بفتح الامر وسكون الكافي في فتح النون  
واخره واوساكنة بلدة عظيمة من بلاد الهند اقلية القرآن عند من له فضل من الله ذي الجود والجاه عنه الملام  
محمد فضل الله رحمه الله من الجمة اعلاها اعطاء تبراكا ويتمنا ثم شرع في قراءة القرآن فحمة وقا بعض الكتب  
الهندية ثم شرع في تفصيل الانكليزية على وفق علماء ابناء عصره قد كان عمه المذكور يمنع عنه لكن لسائر الكفرة ولم يلتفت  
احدا الى قوله ما عمل عليه لكون ضروريا للعيشة الدنيوية فاذا رمت عيناه ذهب بصرها فعالجها اطباء وعجزوا  
تيقنوا انه قد ابل بصرها فلا يعي ولا ينفع الدواء فانكرا علاجها فقال عمه المذكور لا يبيد نترك اللسان الا انكليزية

وتعهد لحفظ القرآن فيبدأ أن شاء الله تعالى فقبل بي في ذلك فشفاه الله تعالى بكرمه ومثله وفضله فاشتغل في حفظ القرآن وختمه في أربعة عوام ثم شرع في تحصيل العلوم العربية فقرأ بعض الكتب على خاله العلامة المحقق الفقيه مولانا محمد فيصام الله وجهه الله وبعضها على أخيه الأكبر ذي المقام الجليل الأفاضل الذي لا تعد مناقبه ولا تحصر شئنا وأبي مولانا محمد عظم الله مداه بفضله على أخيه عالم العلوم العربية واقفاً لأسرار الإلهية المحافظ المحامد الشيخ محمد قيام الدين عبد الباري عم فيض الجار في اشتغل في التفرغ الفارسي عند خوجه عزير الدين اللكنوي وفي التفرغ الهندية عند مولانا محمد فيصام الله بن العالم النبيل والفاضل الجليل مولانا والي الله رحمه الله فترتلي على ترعنا الشيخ أمير احمد المينائي اللكنوي قد اعطاه الله فهماً لطيفاً وعقلاً سليماً خصوصاً في علم الأدب فترتب ديوانين في الهندية وتلمذ علي في التفرغ كثير من الرجال فلما توجه إلى التصنيف التأليف حرق يوانية عرضة لأنه يرى للعلماء ولا نجا منعه في الحديث لما فيه من الكذب والمجاء في القرآن الشعر ويتبعهم الغاؤون وعلوم العلوم العربية لجماعة من الناس حتى أنه يعلم في تلك الأوان في المدرسة النظامية الواقعة في طر العلم والعمل فونكي محل وايضاً تلمذ عليه العلوم الفارسية جماعة لا تعد ولا تحصى وبأيع على يداخيه مولانا الحاج الشيخ محمد عبد الرؤف ابن مولانا محمد عبد الوهاب بن مولانا محمد عبد الرزاق قدس الله سرهم واقعة البيعة التي تمس من مولانا محمد عبد الوهاب البيعة فاجاب بأن كفاك خلوص قلبك لا حاجة لك إلى بيعة فسكت بعد زمان ارتحل مولانا الممدوح من هذا الدار إلى دار الآخرة فقرأه الملا في المنام بعد زمان كان ذهب إلى حقيقة مولانا أنوار الحق ليحضر في مجلس أحد من الأكابرة في الباب مغلقاً والناس مجتمعون ففتح الباب فدخل هو وبعض من الناس فزاد الملا محمد عبد الوهاب كنه جالس في المسجد حذاء المقبرة فذهب إليه سلم عليه فضحك اعطاه ظراً فاملا من الحلوى فاخذ الملا وذهب بالي المقبرة واكلمه فاذن انبى عن المنام وجد نفسه في مقامه فلما اصبح كتب لرفيا إلى ابنه الأصغر قد كان ابناً له في اثنتي عشرة سنة فاجاب بان الملا من المبايعة في سلسلته ما أني فلا أعلم كيف يكون هذا وإن قد سدت باب المبايعة فلما رجعا عن سفر الحج نزل مرض الملا محمد عبد الرؤف اغتصه بعدة فذهب إلى بانسه فقام هناك وذهب الملا لا عتياه فقال للملا للبيعة على يد فبايع الملا ورجل آخر من حلوى وقاسم الحلوى من عند نفسه واعطاه اجازة اخذ البيعة في جميع السلاسل القادمية واليخشيتية والسهر خرية والمصافحة وله سائيد كثيرة منه كالاولا والى السلاسل كلها هو مذكور في الباقيات الصالحات لا زال مفيداً مفيضاً راغباً إلى شوال المعافاة لربانية والفيضات الرحمانية فيجعل انتقال مرشد إلى الملا في المنام الملا محمد عبد الوهاب يقول له لو لا ذهب الحج فقال لا يستطيع ان اذهب فقال اذهب واذهب عن اجير قل قولي هذا الملا عبد الباري سلم فلما ذكر الملا الرويا فقال الملا من تجد يد البيعة في السلسلة القادمية واجاه السلسلة اليخشيتية فجدد الملا البيعة على يد وحصل منه اجازة تامه مع ذلك لم ياخذ البيعة لاحد من الناس اجتناباً



عن الشهرة وله تصانيف كثيرة منها التحقيقات المنطقية على شرح الشمسية المعروف بقطبى التعليق  
 الأسعد على حاشيته للسيد رفيع الاشتباه عن شرح السلم لمحمد الله وتحقيقه لا تقن على شرح السلم  
 لأحسن وأصعد الفهم على سلم العلوم وبركت على شرح هداية الحكمة للمبيد وتويز المصباح على مراح  
 الأرواح والترتيب لقيومى على شرح الجامى وحل المطالب على الكافية لابن الحاجب أثرشاد الطلبة على النون  
 الصفا وأزالة الخفا عن تاريخ الخلفاء وتعليم العامى فى تشرىح المحتسامى خلعت حمانى فى حوال الشيخ الجيلى  
 وبكاء العينين فى شهادة الحسين وأنوار التقياء ترجمة تذكرة الأولياء وقرارة الواعظين ترجمة درة الناصحين  
 ومنية الراغبين ترجمة غنية الطالبين وأنوار الهداية ترجمة شرح الوقاية والتعليق المنعوت على مسلم  
 الثبوت وأحسن الحواشى على أصول لشاشى والزواهر العبد ترجمة جواهر الخمسة وتترجمة  
 فصول الحكم ورسالة فى ولادة النبى ورسالة فى حوال الخلفاء الراشدين وله حواشى عديدة  
 على أكثر الكتب منها پنج گنج والزبدة والزنجانى وصوف مير والضرى والكبرى والتهذيب وشرح التهذيب  
 ومختصر الميزان طيسا خوجى قال أقول وغنية المستملى والقدرى وشرح الأسباب والعلامات  
 ومختصر المعانى وتفتحة اليمين وله شرح كبير للفصول الكبرى حاشية الرشيدية وغير ذلك تركناها  
 خوفاً لأهطاب أكثرها طبع مرة بعد أخرى تصانيفه دالة على تبحر علمه له تقاريط على أكثر الكتب العربية  
 والفارسية والهندية لا تحصى عدد هم تزوج أولاً بنت الشيخ فلا حسين الصديق من شيوخه كنوا  
 فى الربيع الثانى سنة ١٠٢٢ هـ فمات بقضاء الله وقدره فى الربيع الثانى سنة ١٠٣٤ هـ فبعث فاتها تزوج بنت  
 القاضى محمد حسن السها لوى أنصارى نسبته يتصل من نسب الملا بعد تشهيد السها لوى له  
 ابن واحد من بطنها المسمى بفرحت الله سلمه الله وحفظه عن كل ما يوجب كلاً فى الآخرة ورزقه الله  
 علماً نافعاً وفهماً كاملاً ويكون مثل أجداده الذين لا مثل لهم فى عصرهم ولا فى عصر  
 ما بعد هم اللهم آمين ثم آمين له خلاق مرضية وأفعال حسنة منها التوسط فى ملابسة  
 وما كله ولا جتناب عن لباس الشهرة والرؤيا الصادقة وعدم اضاعة  
 الزمان فى الملاهى والتواضع للمتواضعين وخدمة الأئمة  
 وغير ذلك وقد اقتصر الكلام لضيق  
 المقام فى توصيفه ومع ذلك قد طال  
 وما حلت فى شأنه قليل مما هو فى ذاته

حَقِّقْ عِبَادَ اللَّهِ مُحَمَّدٌ عَنْ اللَّهِ عَفَا اللَّهُ أَنْصَايَ لِلنَّوَى الْفَرَنْجِيِّ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَفِيِّ

الأصل الأول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أعلّٰى منزلة المؤمنين بكتبهم خطابة ورفع درجته  
العالمين بمعاني كتابه وخصّ المستنبيين منهم بمنزلة الأصابة  
وتأبى الصلوة على النبي واصحابه السلام على أبي حنيفة وأصحابه  
ولبعد فان أصول لفقه أربعة كتاب الله تعالى وسنة  
رسوله واجماع الأمة والقياس فإرادة من البحث في كل واحد  
من هذه الأقسام ليعلم بذلك طريق تخريج الأحكام  
التي

في كتاب الله تعالى **فصل** في الخاص والعام والخاص لفظ وضع  
 المعنى معلوم أو شئ معلوم على التفراد قولنا في تخصيص الفرس بزيد

بحث  
عن اصول الفقه  
الاربعة

بجاء

رابعة

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

اصول الشافعی

عنه قوله ايده وامس  
عن ابي ابي شمس بن محمد بن ابي  
الاول من اسعد بن شمس بن

اشخاص او قول  
کیونکہ ان اشخاص اور قول  
الکتائب میں اصول و مہکتہ و اشخاص  
قطعیہ و مہکتہ و اشخاص  
مہکتہ و اشخاص

۱۲  
 ما ان کیوں فلسفہ و ہولناکی  
 لا چھو اما ان کیوں قطعیت





[illegible]

بحث  
يوم العام الى  
نفسه

من الى خنزير و من الى نمر  
وقال الشافعي في الغني عن  
كما اذا نصب بيننا فملك هذا القاصب  
فلا يجب عليه الضمان ان كان مائة قول  
لغيره او اكثر اسنادا ان كان مائة قول  
على فاقطعوا اليد بما فيه من باب ما  
نوجب ان يكون القطع جاز  
من لارق و ما وجد من قطع جاز  
وتفدي يجب الفان يكون قطع جاز  
بعض انما الزمان ترك اهل  
باجام من الكتاب باقيا و  
ذلك لا يجوز كذا في الفصل ٣٥

حسن الحاشي على  
اصول الشافعي

[illegible]



[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

بحث  
علوم  
کلمه  
ما

[illegible][illegible][illegible]





[illegible]

الأصل الأول

الكتاب

في معنى الركوع فلا يزداد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يجعل بالخبر  
على وجه لا يتغير به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضاً بحكم الكتاب  
والتعديل بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يوجب التوضي بماء الزعفران  
وبكل ماء خالطه شيء طاهر فخر أحد وصفه لأن شرط المصير إلى  
التي لم يعد مطلق الماء وهذا قد يجرى بماء مطلقاً فإن قيل لا إضافة  
ما أزال عنه اسم الماء بل قترع فيه دخل تحت حكم مطلق الماء وكان  
شروط بقاءه على صفة المنزل من السماء قبلاً لهذا المطلق به يخرج  
حكم ماء الزعفران الصابون والأشنان وأمثاله وخرج عن هذه  
القضية الماء الحسني قوله تعالى ولكن تريد ليظهر كره والنجس لا يفيد  
الطهارة وبهذه الاشاعة علم أن الحدث شرط لوجوب الوضوء  
فإن تحصيل الطهارة بتكون وجوب الحدث محال قال أبو حنيفة  
رضي الله عنه المظاهر إذا جامع أمرته في خلالات الأطعم لا يستأنف  
الأطعام لأن الكتاب مطلق في حق الأطعام فلا يزداد عليه شرط عدم  
المسئس بالقياس على الصوم بل لمطلق يجري على الطلقة المقيدة  
على تعقيد هذه وكذلك قلنا الرقبة في كفارة الظهار البيمين

بحث  
جواز التوضي على الماء  
وأمثاله

الركوع في معنى الركوع فلا يزداد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يجعل بالخبر على وجه لا يتغير به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضاً بحكم الكتاب والتعديل بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يوجب التوضي بماء الزعفران وبكل ماء خالطه شيء طاهر فخر أحد وصفه لأن شرط المصير إلى التي لم يعد مطلق الماء وهذا قد يجرى بماء مطلقاً فإن قيل لا إضافة ما أزال عنه اسم الماء بل قترع فيه دخل تحت حكم مطلق الماء وكان شروط بقاءه على صفة المنزل من السماء قبلاً لهذا المطلق به يخرج حكم ماء الزعفران الصابون والأشنان وأمثاله وخرج عن هذه القضية الماء الحسني قوله تعالى ولكن تريد ليظهر كره والنجس لا يفيد الطهارة وبهذه الاشاعة علم أن الحدث شرط لوجوب الوضوء فإن تحصيل الطهارة بتكون وجوب الحدث محال قال أبو حنيفة رضي الله عنه المظاهر إذا جامع أمرته في خلالات الأطعم لا يستأنف الأطعام لأن الكتاب مطلق في حق الأطعام فلا يزداد عليه شرط عدم المسئس بالقياس على الصوم بل لمطلق يجري على الطلقة المقيدة على تعقيد هذه وكذلك قلنا الرقبة في كفارة الظهار البيمين



قوله لا يزاد عليه شرط الايمان بالقياس على كفارة القتل  
من كذا الايمان كذا زادة ان في قوله  
ان يكون المرتبة موصوفة  
قوله لا يزاد عليه شرط الايمان بالقياس على كفارة القتل  
من كذا الايمان كذا زادة ان في قوله  
ان يكون المرتبة موصوفة

الاصول الاول ١٢ الكتاب

مطلقة فلا يزاد عليه شرط الايمان بالقياس على كفارة القتل  
فان قيل ان الكتاب في مسيح الراسين جب مسيح مطلق البعض قد قيل  
بمقدار الناصية بالخبر والكتاب مطلق في انتهاء الحرفة الغليظة بالنكا  
وقد قيد بمقوله بالدخول بجديت مرة رفاعه قلنا ان الكتاب ليس  
بمطلق في باب المسح فان حكمه المطلق ان يكون الا في باي فرع كان اتيا  
بالمأمورة والا في باي بعض كان ههنا ليس بآية بالمأمورة فانه لو  
مسح على النصف او على الثلثين لا يكون الكل فرضا وبه فارق المطلق  
المجمل واما قيد الدخول فقد قال البعض ان النكاح في النص حمل  
على الوطئ اذ العقد مستفاد من لفظ الوطئ وبهذا يزول السؤال  
وقال البعض قيد الدخول ثبت بالخبر وجعلوا من المشاهير فلا يلزمهم  
تقييد الكتاب بخبر الواحد لحد واحد فصل في المشترك الموقوف المشتر  
ما وضع لمعينين مختلفين ولمعان مختلفة الحقائق مثاله قولنا  
جارية فانها تتناول الامة والسفينة والمشتري فانه يتناول  
قابل عقدا لبيع وكوكب السماء قولنا باق فانه يحمل البين  
والبيان وحكمه المشترك انه اذا تعين الواحد مسترادا به

قوله لا يزاد عليه شرط الايمان بالقياس على كفارة القتل  
من كذا الايمان كذا زادة ان في قوله  
ان يكون المرتبة موصوفة  
قوله لا يزاد عليه شرط الايمان بالقياس على كفارة القتل  
من كذا الايمان كذا زادة ان في قوله  
ان يكون المرتبة موصوفة

المشتركو  
المقول  
قوله لا يزاد عليه شرط الايمان بالقياس على كفارة القتل  
من كذا الايمان كذا زادة ان في قوله  
ان يكون المرتبة موصوفة  
قوله لا يزاد عليه شرط الايمان بالقياس على كفارة القتل  
من كذا الايمان كذا زادة ان في قوله  
ان يكون المرتبة موصوفة



قوله في النكاح...  
قوله في الطلاق...  
قوله في النكاح...  
قوله في الطلاق...

قوله في النكاح...  
قوله في الطلاق...  
قوله في النكاح...  
قوله في الطلاق...

الأصل الأول  
١٢  
الكتاب  
على الحيض وحمل لنكاح في لآية على الحيض وحمل لنكاحات حال ملكة  
الطلاق على الطلاق من هذا لقبيل على هذا قلنا الدين لما نه من الزكاة  
يصرف إلى أيسر المالين قضاء للدين فروع محمد على هذا فقال الذنوج  
امراة على نصاب له نصاب من الغنم ونصاب من الدارهم يصير الدين إلى  
الدارهم حتى لو حال عليها الحمل تجب لركبة عندة في نصاب الغنم وركبة في  
الدارهم ولو تخرج بعض جوه المشتري ببيان من قبل المتكلم كان مفسرا  
وحكمه به العمل به يقيننا مثالا إذا قال لفلان على عشرة دراهم  
من نقد بخار فقله من نقد بخار تفسيره فلو كان ذلك كان منصرفا  
إلى غالب نقد البدل بطريق التاويل فيخرج المفسر فلا يجب نقد  
البدل فصل في الحقيقة والمجاز كل لفظ وضعه واضع اللغة  
بإزاء شيء فهو حقيقة له ولو استعمل في غيره يكون مجازا حقيقة  
ثم الحقيقة مع المجاز لا يجتمعان إرادة من لفظ واحد في حالة  
واحدة ولهذا قلنا لما أريد ما يدخل في الصاع بقوله عليه السلام  
لا تبيعوا الدارهم بالدهن واليه الصاع بالصاعين سقط اختيار  
نفس الصاع حتى تجازي به الواحد منه بالاثنتين ولما أريد الوعاء

بمن الحقيقة والمجاز  
قوله في النكاح...  
قوله في الطلاق...  
قوله في النكاح...  
قوله في الطلاق...

قوله في النكاح...  
قوله في الطلاق...  
قوله في النكاح...  
قوله في الطلاق...



الاصول الاول

١٥

الكتاب

من آية الملامسة سقط اعتبار ارادة المست باليد قال محمد  
اذا اوصى لمواليه وله موالى اعتقهم لمواليه موالى اعتقهم كانت  
الوصية لمواليه دون موالى ماله وفي السيد الكبير لو استأمن أهل  
الحرب على ابناء هؤلاء لا دخل لأجداد في الامان ولو استأمنوا على  
امهاتهم لا يثبت الامان في حي الحلات وعلى هذا قلنا اذا اوصى بكار  
بنى فلان لا تدخل المصابة بالفجر في حكم الوصية ولو اوصى ببن  
وله بنون وبني بنيه كانت الوصية لبنيه دون بني بنيه قاله  
لرحلف لا ينك فلاوة وهي اجنبية كان ذلك على العقد حتى لو نابها  
او يحنث ولئن قال اذا حلف لا يضع قدمه في ارفلون يحنث لو دخل  
حافيا او متعرا او ربا وكذا لو حلف لا يسكن ارفلون يحنث لو كانت  
الدار ملكا لفلان او كانت باجرة او عارية فذلك يحنث حقيقة والملك  
وكن لك لو قال عيدا حتى يوم يقدم فلان فقد لم يلدوا يحنث  
يحنث قلنا وضع القدم صار مجازا عن الدخول بحكم العرف الدخول  
لا يفتاوت في الفصلين دأر فلان صار مجازا عن مسكنه ذلك  
لا يفتاوت بين ان يكون ملكا له وكانت باجرة واليه في مسألة

بحث الحقيقة والجهان

في قولنا لا يحنث لو دخل ارفلون يحنث لو كانت  
الدار ملكا لفلان او كانت باجرة او عارية فذلك يحنث حقيقة والملك  
وكن لك لو قال عيدا حتى يوم يقدم فلان فقد لم يلدوا يحنث  
يحنث قلنا وضع القدم صار مجازا عن الدخول بحكم العرف الدخول  
لا يفتاوت في الفصلين دأر فلان صار مجازا عن مسكنه ذلك  
لا يفتاوت بين ان يكون ملكا له وكانت باجرة واليه في مسألة

في قولنا لا يحنث لو دخل ارفلون يحنث لو كانت  
الدار ملكا لفلان او كانت باجرة او عارية فذلك يحنث حقيقة والملك  
وكن لك لو قال عيدا حتى يوم يقدم فلان فقد لم يلدوا يحنث  
يحنث قلنا وضع القدم صار مجازا عن الدخول بحكم العرف الدخول  
لا يفتاوت في الفصلين دأر فلان صار مجازا عن مسكنه ذلك  
لا يفتاوت بين ان يكون ملكا له وكانت باجرة واليه في مسألة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible]

اصول التوشیح علی

بجاز متعارف<sup>١</sup> فالحقيقة أولى عند أبي حنيفة<sup>٢</sup> وعندهما العمل<sup>٣</sup>  
بعموم المجاز أولى مثالي لو حلف لا يأكل من هذه الخطة ينصرف<sup>٤</sup>  
ذلك إلى عينها عند حق لو أكل من الخبز الحاصل منها لا يجتنب<sup>٥</sup>  
وعندهما ينصرف إلى ما تضمنته الخطة بطريق عموم المجاز فيجوز<sup>٦</sup>  
بأكلها وبأكل الخبز الحاصل منها وكذا لو حلف لا يشرب من الف<sup>٧</sup>  
ينصرف إلى الشرب منها كعائده<sup>٨</sup> وعندهما إلى الجاز المتعارف<sup>٩</sup> وهو<sup>١٠</sup>  
شرب ما يشاء<sup>١١</sup> بطريق كان ثل المجاز عند أبي حنيفة خلف عن الحقيقة<sup>١٢</sup>  
في حق اللفظ<sup>١٣</sup> وعندهما خلف عن الحقيقة في حق الحكم حتى لو كانت<sup>١٤</sup>  
الحقيقة ممكنة في نفسها إلا أنه امتنع العمل بها لما كان يصار إلى المجاز<sup>١٥</sup>  
والأصالة الكلام لغوا<sup>١٦</sup> وعندهما يصار إلى المجاز ولو لم تكن الحقيقة ممكنة<sup>١٧</sup>  
في نفسها مثلا إذا قال لعبد<sup>١٨</sup> وهو أكبر ستأمنه هذا ابني<sup>١٩</sup> يصار<sup>٢٠</sup>  
إلى المجاز عندهما<sup>٢١</sup> واستحالة الحقيقة<sup>٢٢</sup> وعندهما يصار إلى المجاز حتى<sup>٢٣</sup>  
يعتق العبد<sup>٢٤</sup> على هذا يخرج الحكم في قوله<sup>٢٥</sup> له على ألف أو على هذا<sup>٢٦</sup>  
الجدل وقوله عبدي أو حماري<sup>٢٧</sup> حد ولا يلزم على هذا إذا قال<sup>٢٨</sup>  
له مؤن هذه ابنتي<sup>٢٩</sup> ولها نسب<sup>٣٠</sup> معروف من غير حيث لا يحرم عليه<sup>٣١</sup>

بحث كون  
المجاز خلفا عن الحقيقة  
عند أبي حنيفة

وإذا كان المجاز متعارفاً فالحقيقة أولى عند أبي حنيفة وعندهما العمل بعموم المجاز أولى مثالي لو حلف لا يأكل من هذه الخطة ينصرف ذلك إلى عينها عند حق لو أكل من الخبز الحاصل منها لا يجتنب وعندهما ينصرف إلى ما تضمنته الخطة بطريق عموم المجاز فيجوز بأكلها وبأكل الخبز الحاصل منها وكذا لو حلف لا يشرب من الف ينصرف إلى الشرب منها كعائده وعندهما إلى الجاز المتعارف وهو شرب ما يشاء بطريق كان ثل المجاز عند أبي حنيفة خلف عن الحقيقة في حق اللفظ وعندهما خلف عن الحقيقة في حق الحكم حتى لو كانت الحقيقة ممكنة في نفسها إلا أنه امتنع العمل بها لما كان يصار إلى المجاز والأصالة الكلام لغوا وعندهما يصار إلى المجاز ولو لم تكن الحقيقة ممكنة في نفسها مثلا إذا قال لعبد وهو أكبر ستأمنه هذا ابني يصار إلى المجاز عندهما واستحالة الحقيقة وعندهما يصار إلى المجاز حتى يعتق العبد على هذا يخرج الحكم في قوله له على ألف أو على هذا الجدل وقوله عبدي أو حماري حد ولا يلزم على هذا إذا قال له مؤن هذه ابنتي ولها نسب معروف من غير حيث لا يحرم عليه

وإذا كان المجاز متعارفاً فالحقيقة أولى عند أبي حنيفة وعندهما العمل بعموم المجاز أولى مثالي لو حلف لا يأكل من هذه الخطة ينصرف ذلك إلى عينها عند حق لو أكل من الخبز الحاصل منها لا يجتنب وعندهما ينصرف إلى ما تضمنته الخطة بطريق عموم المجاز فيجوز بأكلها وبأكل الخبز الحاصل منها وكذا لو حلف لا يشرب من الف ينصرف إلى الشرب منها كعائده وعندهما إلى الجاز المتعارف وهو شرب ما يشاء بطريق كان ثل المجاز عند أبي حنيفة خلف عن الحقيقة في حق اللفظ وعندهما خلف عن الحقيقة في حق الحكم حتى لو كانت الحقيقة ممكنة في نفسها إلا أنه امتنع العمل بها لما كان يصار إلى المجاز والأصالة الكلام لغوا وعندهما يصار إلى المجاز ولو لم تكن الحقيقة ممكنة في نفسها مثلا إذا قال لعبد وهو أكبر ستأمنه هذا ابني يصار إلى المجاز عندهما واستحالة الحقيقة وعندهما يصار إلى المجاز حتى يعتق العبد على هذا يخرج الحكم في قوله له على ألف أو على هذا الجدل وقوله عبدي أو حماري حد ولا يلزم على هذا إذا قال له مؤن هذه ابنتي ولها نسب معروف من غير حيث لا يحرم عليه





في حقه لا يصدق في حق القضاء خاصة بمعنى انتهاء لا لعدم  
صحة الاستعارة ومثال الثاني إذا قال المرأة حررتك فزوى بالطلاق  
يصح لأن التعوي بمحقيقة يوجب زوال ملك المضع بواسطة زوال  
ملك الرقبة فكان سببا محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار  
عن الطلاق والذي هو مزيد لم ملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً  
عن الطلاق لوجب أن يكون الطلاق الواقع به رجعياً كصريح المطلق  
لأننا نقول لا نجعله مجازاً عن الطلاق بل عن المزيد لم ملك المتعة  
وذلك في لبان إذا رجعي لا مزيد لم ملك المتعة عندنا ولو قال لامته  
طلقتك ونوى به التعوي لا يصح لأن الأصل جازان يثبت بالفرع و  
أما الفرع فلا يجوز أن يثبت بالأصل وعلى هذا نقول ينعقد النكاح بلفظ  
الهبة والتمليك والبيع لأن الهبة بمحقيقة توجب ملك الرقبة  
وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في الأمان فكانت الهبة سبباً محضاً  
لثبوت ملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التمليك  
والبيع ولا ينعكس حتى لا ينعقد البيع والهبة بلفظ النكاح ثم في كل صورة  
ليكن المحل متعيناً النوع من الجاز لا يحتاج فيه إلى ثنية لا يقال ولما كان

بحث

تفريع الأحكام على قسمي  
الاستعارة

في حقه لا يصدق في حق القضاء خاصة بمعنى انتهاء لا لعدم  
صحة الاستعارة ومثال الثاني إذا قال المرأة حررتك فزوى بالطلاق  
يصح لأن التعوي بمحقيقة يوجب زوال ملك المضع بواسطة زوال  
ملك الرقبة فكان سبباً محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار  
عن الطلاق والذي هو مزيد لم ملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً  
عن الطلاق لوجب أن يكون الطلاق الواقع به رجعياً كصريح المطلق  
لأننا نقول لا نجعله مجازاً عن الطلاق بل عن المزيد لم ملك المتعة  
وذلك في لبان إذا رجعي لا مزيد لم ملك المتعة عندنا ولو قال لامته  
طلقتك ونوى به التعوي لا يصح لأن الأصل جازان يثبت بالفرع و  
أما الفرع فلا يجوز أن يثبت بالأصل وعلى هذا نقول ينعقد النكاح بلفظ  
الهبة والتمليك والبيع لأن الهبة بمحقيقة توجب ملك الرقبة  
وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في الأمان فكانت الهبة سبباً محضاً  
لثبوت ملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التمليك  
والبيع ولا ينعكس حتى لا ينعقد البيع والهبة بلفظ النكاح ثم في كل صورة  
ليكن المحل متعيناً النوع من الجاز لا يحتاج فيه إلى ثنية لا يقال ولما كان





قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...

قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...

قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...

قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...

الأصل الأول

٢١

الكتاب

ثبوت الحكم بها عند وجوب النية أو بدالة الحال ذلك لا مزيل  
يرول به التردد ويتخرج به بعض الوجوه وهذا المعنى سمي لفظ النية  
والنحو كناية في باب الطلاق لمعنى التردد واستنار المراد أنه يعمل على  
الطلاق ويتفرع منه حكم كنيائات في حق عدم ولاية الوجهة لوجوب  
معنى التردد في كنيائات لا يقيمها العقوبات حتى لو قرع على نفسه  
باب زنا والشرقة لا يقيم عليه الحد فإلم بهذا اللفظ الصحيح وهذا المعنى  
لا يقيم الحد على الآخر بل بالاشارة ولو قد ورد جلا بالزنا فقال لا  
صدقات لا يجب الحد عليه لاحتمال التصديق له في غير فصل  
المتقابلة تعني بها الظاهر والنص والمفسر والحكم مع ما يقابلها من حفي  
المشكل والجمل المتشابه فالظاهر اسم لكل كلام ظهر المراد به للسامع  
السمع من غير تأمل والنص ما سبق الكلام أو جله مثله في قوله تعالى و  
أحل الله البيع وحرم الربوا فالأية سبقت لبيان التفرقة بين البيع الربوا  
لما أذاعه الكفار من التسوية بينهما حيث قالوا إنما البيع مثل الربوا  
وقد حل البيع وحرم الربوا بنفس السماع فصاذك نصا في التفرقة  
ظاهر في حل البيع وحرم الربوا وكذلك قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من

قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...

قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...

بحث  
الظاهر والنص والمفسر  
والحكم

قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...  
قوله من وجوبه...

[illegible]

ما سبقه السماء ففيه العشر نص في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس  
في الخضر أوات صليقة مؤول في فني العشر لأن الصلقة تخمّل جها  
فيتخرج الأول على الثاني أما المفسر فهو ظاهر المراد به من اللفظ ببيان  
من قبل المتكلم بحيث لا يقع معه احتمال لتأويل التخصيص مثله في قوله  
تعالى سمع المثلثة كلهم أجمعون فاسم المثلثة ظاهر في العموم لأن  
احتمال التخصيص قائم فالسند باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال  
التفرقة في السبع فانسد باب لتأويل بقوله أجمعون في الشرعيات  
قال تزوجت ثلاثة شهر أبكنا فقوله تزوجت ظاهر في النكاح لأن احتمال  
المنفعة قائم بقوله شهر ففسر المراد به فقلنا هذا منعة وليس بنكاح ولو  
قال لفلان على ألف من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع  
فقوله على ألف نص في لزوم ألف إلا أن احتمال التفسير بآي بقوله  
من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع يتن المراد به فيخرج المفسر على  
النص حتى لا يلزمه المال إلا عند قبض العبد والمتاع وقوله لفلان على ألف  
ظاهر في لا قرار نص في نقد البلد فإذا قال من نقد بلد كذا يتخرج المفسر  
على النص فلا يلزمه نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظرنا في الحكم

مبحث  
تخرج المفسر على  
النص

منه لأن ذلك قد مر من قبل في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس في الخضر أوات صليقة مؤول في فني العشر لأن الصلقة تخمّل جها فيتخرج الأول على الثاني أما المفسر فهو ظاهر المراد به من اللفظ ببيان من قبل المتكلم بحيث لا يقع معه احتمال لتأويل التخصيص مثله في قوله تعالى سمع المثلثة كلهم أجمعون فاسم المثلثة ظاهر في العموم لأن احتمال التخصيص قائم فالسند باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال التفرقة في السبع فانسد باب لتأويل بقوله أجمعون في الشرعيات قال تزوجت ثلاثة شهر أبكنا فقوله تزوجت ظاهر في النكاح لأن احتمال المنفعة قائم بقوله شهر ففسر المراد به فقلنا هذا منعة وليس بنكاح ولو قال لفلان على ألف من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع فقوله على ألف نص في لزوم ألف إلا أن احتمال التفسير بآي بقوله من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع يتن المراد به فيخرج المفسر على النص حتى لا يلزمه المال إلا عند قبض العبد والمتاع وقوله لفلان على ألف ظاهر في لا قرار نص في نقد البلد فإذا قال من نقد بلد كذا يتخرج المفسر على النص فلا يلزمه نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظرنا في الحكم





وجوه انصار يحال لا يوقف على المراد به لا يبين من قبل المتكلم ونظيره  
في الشرعيا قوله تعالى حم الروا فان المفهوم من الروا هو الزيادة المطلقة  
وهي غير مرادة بل المراد الزيادة الخالية عن العوض ببيع المقتل المتخلفة  
واللفظ لادالة له على هذا فلا ينال المراد بالتامل ثم فوق الجمل في الخفاء  
المتشابهة مثال متشابهة الحروف المقطعات في وائل المشهور حكم الجمل المتشابه  
اعتقاد حقيقة المراد بحيث ياتي البيان **فصل** فيما يتركه حقائق اللفاظ  
وما يترك به حقيقة اللفظ خمسة انواع احدها دلالة العرف ذلك لان شئ  
لا يحكمه بآراء اللفاظ انما كان دلالة اللفظ على المعنى المراد للمتكلم فاذا  
كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك المعنى لمتعارفا دليلا على  
انه هو المراد به ظاهر في ترتب عليه الحكم مثاله لو حلف لا يشترى اسبا  
فهو على متعارفة الناس فلا يبحث براس لعصفور والحكمة وكذلك  
لو حلف لا يأكل بيضا كان ذلك على المتعارف فلا يبحث بتناول بيض  
العصفور والحكمة وبهذا يظهر ان بترك الحقيقة لا يوجب المصير الى الجواب  
ان ثبتت به حقيقة القاصرة ومثاله تقييد العام بالبعض وكذلك  
لو نذر رجلا او مشيا الى بيت الله تعالى او ان يضرب بثوبه

بحث ما  
يترك به الحقيقة وكونه  
خمس انواع

والمراد بالمراد في قوله لا يوقف على المراد به لا يبين من قبل المتكلم ونظيره في الشرعيا قوله تعالى حم الروا فان المفهوم من الروا هو الزيادة المطلقة وهي غير مرادة بل المراد الزيادة الخالية عن العوض ببيع المقتل المتخلفة واللفظ لادالة له على هذا فلا ينال المراد بالتامل ثم فوق الجمل في الخفاء المتشابهة مثال متشابهة الحروف المقطعات في وائل المشهور حكم الجمل المتشابه اعتقاد حقيقة المراد بحيث ياتي البيان فصل فيما يتركه حقائق اللفاظ وما يترك به حقيقة اللفظ خمسة انواع احدها دلالة العرف ذلك لان شئ لا يحكمه بآراء اللفاظ انما كان دلالة اللفظ على المعنى المراد للمتكلم فاذا كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك المعنى لمتعارفا دليلا على انه هو المراد به ظاهر في ترتب عليه الحكم مثاله لو حلف لا يشترى اسبا فهو على متعارفة الناس فلا يبحث براس لعصفور والحكمة وكذلك لو حلف لا يأكل بيضا كان ذلك على المتعارف فلا يبحث بتناول بيض العصفور والحكمة وبهذا يظهر ان بترك الحقيقة لا يوجب المصير الى الجواب ان ثبتت به حقيقة القاصرة ومثاله تقييد العام بالبعض وكذلك لو نذر رجلا او مشيا الى بيت الله تعالى او ان يضرب بثوبه

[illegible]

الكتاب	٢٤	الأصل الأول
--------	----	-------------

حطيم الكعبة يلزمه الحج بأفعال معلومة لوجوه العرف والثاني قد تترك  
الحقيقة بدلالة في نفس الكلام مثاله اذا قال كل مملوك لي فهو حر لم يعق  
مكتوبه ولا من اعتق بعضه الا اذا نوى خلو لان لفظ المملوك مطلق  
يتناول المملوك من كل وجه المكاتب ليس بمملوك من كل وجه ولهذا  
لم يحرم تصرفه فيه ولا يحل له وطى المكاتبه وتوزيع المكاتب بنت  
مولاه نعمات المولى وورثته البنت لم يفك لنكاح واذا لم يكن مملوكا  
من كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك المطلق وهذا بخلاف المد  
وامر الولد فان المالك فيها كامل ولذا حل وطى المد برة وامر الولد  
وانما النقصان في ائتي من حيث انه يزول بالموت لا بحالة وعلى هذا  
قلنا اذا اعتق المكاتب عن كفارة يمينه او ظهاره جاز ولا يجزى  
فيهما احتاق المد برة وامر الولد لان الواجب هو التحرير وهو اثبات  
الحقيقة بانالة الترق فاذا كان الرق في المكاتب كاملا كان تحريره  
تحريرا من جميع الوجوه وفي المد برة وامر الولد ما كان الترق ناقصا  
لا يكون التحرير تحريرا من كل الوجوه والثالث قد تترك الحقيقة  
بدلالة سياق الكلام قال في السيد الكبير اذا قال

[illegible]



[illegible]

الكتاب

28

الأصل الأول

على الامر بحكمة الامر على هذا قلنا اذا وكل بنوه المحرمان كان مسأفا  
 قلنا على الطريق فهو على المطبوخ او على المشوي وان كان صاحب منزل فهو على  
 النبي ومن هذا النوع بين القوم مثله اذا قال تعال تغد معي فقال الله  
 ولا تغدي ينصرف ذلك الى الغداء المدعى اليه حتى لو تغد بعد ذلك  
 في منزله معه او مع غيره في ذلك اليوم لا يحسب وكذا اذا قامت امرأة  
 تريد الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت كذا كان الحكم مقصورا  
 على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يحسب وانما من قبل ترك الحقيقة  
 بدلالة فعل الكلام بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ ومثاله التقاضي  
 المحرم بلفظ البيع والهبة والتمليك الصدقة وقوله لعبدك وهو معترف  
 بالنسب من غير هذا ابني وكذا اذا قال لعبدك وهو كبر سنا من  
 مولى هذا ابني كان مجازا عن العتق عند ابني حنيفة رضي الله عنه  
 خلافا لما بناء على ما ذكرنا ان المجاز خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عند  
 في حق الحكم عندهما فصل في متعلقات النصوص نغني بها عبارة النص  
 واشارته ودلالته واقتضاءه فاقا عبارة النص فهو ما سبق الكلام  
 ورجله وأمر يذهب قصد أو ما أشار إليه النص في ما ثبت بنظم النص

[illegible]

بحث  
حقيقة بدال  
الكلام

۴۰  
 ۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰

[illegible][illegible]

فمن استظلم النعمان على حكم ثبت فليظلم النعمان من ثوابه ولا النعمان فانه ثابت بمعنى النعمان ۱۲ من الجواهر على اصول الشاشي ۱۶







الأصل الاوّل

٣١

الكتاب

على تلك العلة قال لا مام القاضى بوزيد لوان قوا بعد التافيف  
كرامة لا يحرم عليهم تافيف لا برين وكذلك قلنا في قوله تافيفاً أيها الذين  
أمنوا إذا نودي الأية ولو فرضنا بيعاً لا يمتنع العاقدان عن السعي  
إلى الجمعة بأن كانا في سفينة تجرى إلى الجامع لا يكره البيع وعلى هذا  
قلنا إذا حلف لا يضرب امرأة فمداً شعرها أو عضها أو خنقها لا يحنث  
كان بوجه الأياد لم يوجب جود صورة الضرب مداً الشعر عند الملاعبة  
الأيد لم لا يحنث ومن حلف لا يضرب فلاناً فضره بعد مودة لا يحنث  
أو انعدام معنى الضرب هو لا يدمر وكذا لو حلف لا يتكلم فلاناً فكله بعد  
موت لا يحنث لعدم الأفهام باعتبار هذا المعنى يقال إذا حلف لا يأكل  
لحم فأكل لحم السمك أو الجراد لا يحنث وتوكل لحم الخنزير أو الإنسان  
يحنث لأن العالم بأول السماع يعلم أن الحامل على هذا اليمين أنها هو  
الاحتراز عما ينشأ من الدم فيكون الاحتراز عن تناول الدمويات  
في دار الحكم على ذلك فأمّا المقتضى فهو زيادة على النص لا يتحقق  
معنى النص إلا به كأن النص اقتضاء ليصير في نفسه معناه  
مثاله في الشرعيات قوله أنت طالق فإن هذا انبعث المسألة

بحر  
كون المقتضى زيادة  
على النص

قوله على تلك العلة قال لا مام القاضى بوزيد لوان قوا بعد التافيف  
قوله كرامة لا يحرم عليهم تافيف لا برين وكذلك قلنا في قوله تافيفاً أيها الذين  
قوله أمنوا إذا نودي الأية ولو فرضنا بيعاً لا يمتنع العاقدان عن السعي  
قوله إلى الجمعة بأن كانا في سفينة تجرى إلى الجامع لا يكره البيع وعلى هذا  
قوله قلنا إذا حلف لا يضرب امرأة فمداً شعرها أو عضها أو خنقها لا يحنث  
قوله كان بوجه الأياد لم يوجب جود صورة الضرب مداً الشعر عند الملاعبة  
قوله الأيد لم لا يحنث ومن حلف لا يضرب فلاناً فضره بعد مودة لا يحنث  
قوله أو انعدام معنى الضرب هو لا يدمر وكذا لو حلف لا يتكلم فلاناً فكله بعد  
قوله موت لا يحنث لعدم الأفهام باعتبار هذا المعنى يقال إذا حلف لا يأكل  
قوله لحم فأكل لحم السمك أو الجراد لا يحنث وتوكل لحم الخنزير أو الإنسان  
قوله يحنث لأن العالم بأول السماع يعلم أن الحامل على هذا اليمين أنها هو  
قوله الاحتراز عما ينشأ من الدم فيكون الاحتراز عن تناول الدمويات  
قوله في دار الحكم على ذلك فأمّا المقتضى فهو زيادة على النص لا يتحقق  
قوله معنى النص إلا به كأن النص اقتضاء ليصير في نفسه معناه  
قوله مثاله في الشرعيات قوله أنت طالق فإن هذا انبعث المسألة









الأصل الأول

والعصيان فيما يرجع الى حق الشرع سبب للعقاب وتحقيقه ان لزوم

الإيتام انما يكون بقدر ولاية الأمر على المخاطب لهذا اذا وجهت صيغة الأمر الى  
 أي شدة وضعف بقدر شدتها وضعفها ١٣ أي ولاجل ان لا يؤخذ الإيتام  
 على الملام ١٤

من لا يلفه طاعتك أصلاً ليكون ذلك موجباً لآيتمار أواضعها إلى من

یٰۤاَیُّهَا الَّذِیْنَ اٰمَنُوا لَا تَحْمِلُوْا حِمْلًا بَعْدَ حِمْلٍ ۚ فَاَنْتُمْ لَا تَعْلَمُوْنَ

یستحق لعقاب سرور و دیگر عاقلان لهذا سروران را که در میان ایشان است و این

الافراد البت هذا شعرون لله تعالى  
من حيث الخلق والقدرة الكاظمة

والتبليغ والاعلام  
بالحق والعدل

[illegible]

فصل في معرفة حقيقة النبوة

[illegible]

المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصالحون

هذه التوبة من أجل ما فعلته من

ذات الامة الواحدة الامم بالفعول طلب حقيقة الفعول

على سبيل الاختصار فإن قوله أضحت مختصراً من قوله فعل

13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 104

بسم الله الرحمن الرحيم

فان لم يبق من الدنيا الا ما عسى ان يكون قريبا فمنه اليه فليطو اوراقه وليمضي  
منها ما يشاء فليذكر الله وليمضي من الدنيا ما يشاء فليذكر الله وليمضي من الدنيا ما يشاء فليذكر الله

من اراد ان يقرأ القرآن فليقرأه في شهر ربيع الاول

بحث  
فی ان الامر لا یقتضی

الاصول الاول ٣٥ الكتاب  
والعصيان فيما يرجع الى حق الشرع سبب للعقاب وتحقيقه ان لزوم  
الايتار ان يكون بقدر ولاية الامر على المخاطب لهذا اذا وجهت صيغة الامر الى  
من لا يلزمه طاعته اصلا لا يكون ذلك موجبا للايتار واذا وجهتها الى من  
يلزمه طاعته من العبيد لزمه الايتار لا محالة حتى لو تركه اختيارا  
يستحق العقاب عرفا وشرعا فلهذا عرفنا ان لزوم الايتار بقدر ولاية  
الامر اذا ثبت هذا فنقول ان الله تعالى ملكا كاملا في كل جنس  
من اجزاء العالم وله التصرف كيف ما شاء واراد واذا ثبت ان  
من له الملك الفاصر في العبد كان ترك الايتار سببا للعقاب فما  
ظنك في ذلك امر من اوجده من العدم وادرك عليك شايبة النعم  
فصل الامر بالفعل لا يقتضي لتكرار هذا قلنا لو قال طلق  
امراة فطلقها الموكيل ثم تزوجها الموكيل ليس للموكيل ان  
يطلقها بالامر الاول ثانيا ولو قال تزوجني امرأة لا يتنا ولا  
هذا تزوجا مرة بعد اخرى ولو قال لعبداه تزوجا لا يتنا ولا  
ذلك الامانة واحدة لان الامر بالفعل طلب تحقيق الفعل  
على سبيل الاختصار فان قوله اضرب مختص من قوله افعل

[illegible]



يتناول جنس واجب عليه مثله ما يقال إن الواجب في وقت  
الظهر هو المظهر فتوجه الأمر لذلك الواجب ثم إذا تكررت  
الوقت تكررا الواجب فيتناول الأمر ذلك الواجب الآخر  
ضروقة تناوله كل الجنس الواجب عليه ضروقة كان وصلو فكذا  
تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق الأمر يقتضي تكرار  
فصل المأمورة نوعان مطلق عن الوقت ومقتدبة بحكم المطلق  
أن يكون لإداء واجبا على التراخي بشرط أن لا يفوت في العمر  
على هذا قال محمد في الجامع لونه أن يعتكف شهرا له أن يعتكف  
أي شهر شاء ولو كان يصوم شهرا له أن يصوم أي شهر شاء في  
الزكاة وصدقة الفطر العشر المذهب المعلوم أنه لا يصدر  
بالتأخير مفرطا فإنه لو هلك النصاب سقط الواجب المأثورة  
إذا ذهب ماله صار فقيرا كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء  
الصلوة في الأوقات المكروهة لأنه لما وجب مطلقا وجب كاملا  
فلا يخرج عن العهدة بإداء الناقص فيجوز العصر عند الإحرام  
إداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي أن موجب الأمر المطلق

بحث  
نوع المأمورة مطلق  
ومقتدبة

هذا هو الأصل الأول في بيان الواجب في وقت  
الظهر هو المظهر فتوجه الأمر لذلك الواجب  
ثم إذا تكررت الوقت تكررا الواجب فيتناول الأمر ذلك  
الواجب الآخر ضروقة تناوله كل الجنس الواجب عليه  
ضروقة كان وصلو فكذا تكرار العبادة المتكررة  
بهذا الطريق لا بطريق الأمر يقتضي تكرار  
فصل المأمورة نوعان مطلق عن الوقت ومقتدبة  
بحكم المطلق أن يكون لإداء واجبا على التراخي  
بشرط أن لا يفوت في العمر على هذا قال محمد  
في الجامع لونه أن يعتكف شهرا له أن يعتكف  
أي شهر شاء ولو كان يصوم شهرا له أن يصوم  
أي شهر شاء في الزكاة وصدقة الفطر العشر  
المذهب المعلوم أنه لا يصدر بالتأخير مفرطا  
فإنه لو هلك النصاب سقط الواجب المأثورة  
إذا ذهب ماله صار فقيرا كفر بالصوم وعلى  
هذا لا يجب قضاء الصلوة في الأوقات المكروهة  
لأنه لما وجب مطلقا وجب كاملا فلا يخرج  
عن العهدة بإداء الناقص فيجوز العصر عند  
الإحرام إداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي  
أن موجب الأمر المطلق

قوله على الفور اي لا يؤخر في الوقت وقوله على الفور اي لا يؤخر في الوقت وقوله على الفور اي لا يؤخر في الوقت

الكتاب ٣٨٨ الاصل الاول

الرجوب على الفور والخلاف معه في الوجوب ولا خلاف في ان  
 التسارعة الى الايتام مندوب اليها واما الوقت فنوعان نوعان  
 الوقت ظاهرا للفعل حتى لا يشترط استيعاب كل الوقت بالفعل كالصلوة  
 ومن حكم هذا النوع ان وجوب الفعل فيه لا يتأخر في وجوب فعل اخر فيه  
 من جنس حتى لو نذر ان يصلي كذا وكذا ركعة في وقت الظهر لم يهره  
 ومن حكمه ان وجوب لصلوة فيه لا يتأخر في صحة صلوة اخر فيه حتى  
 لو شغل جميع وقت الظهر بغير الظاهر حتى ومن حكمه انه يتأخر في المأزبه  
 اذ بنية معينه لان غير لما كان مشروعا في الوقت يتعين هو بالفعل  
 وان ضاق الوقت لان اعتبار النية باعتبار المأزج وقد بقيت المأزجة  
 عند ضيق الوقت النوع الثاني ما يكون الوقت معيارا له وذلك مثل  
 الصوم فانه يتقدم بالوقت وهو اليوم ومن حكمه ان الشرع اذا عين  
 له وقتا لا يجب غير في ذلك الوقت لا يجوز اداء غيره فيه حتى  
 ان الصحيح المقيم لو وقع امساكه في رمضان عرجا بخرق عن  
 رمضان لا عما نوى اذا اندفع المأزج في الوقت سقط الشرط التعديل  
 فان ذلك لقطع المأزجة ولا يسقط اصل لنية لان الامساك لا يصير

قوله على الفور اي لا يؤخر في الوقت وقوله على الفور اي لا يؤخر في الوقت وقوله على الفور اي لا يؤخر في الوقت

قوله على الفور اي لا يؤخر في الوقت وقوله على الفور اي لا يؤخر في الوقت وقوله على الفور اي لا يؤخر في الوقت



[illegible]



الأصل الأول

21

الكتاب

عَلَى مَنْ لَا صَلَوةَ عَلَيْهِ وَلَوْ سَعَى إِلَى الْجُمُعَةِ فَمَلِكُهَا إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ  
 لَا يَلْغِي وَالنَّفْسُ أَهْلًا ۱۲

قبل قامة الجمعة يجب عليه السعي تأنيها ولو كان معتكفا في الجامع

يكون السَّعْ ساقطاً عنه وكذلك لو تَوَصَّأَ فاحش قبل الصلاة

يجب عليه الوضوء ثانياً ولو كان متوضئاً عند وجع الصلوة لا يجب  
لعدم حصول المقصود وهو الصلوة

عليه تجريد الوضوء وأقرب من هذا النوع الحد والقصاص  
 فصل القضاء وهو العلة ١٢  
 فصل القضاء وهو العلة ١٢  
 فصل القضاء وهو العلة ١٢

والجهاد فان الحد حسن بواسطة الزجر عن الجناية والجهاد

حسن بواسطه دفع شر المعصية و اعلاء كلمة الحق لو فرضنا عدم

الوسطه لا ينبغي لك ما مر به فانه لو ان الجنانية لم يجلبد لو ان الف  
والحال انه عليه السلام قال الجبار ما من الى يوم القيمة

المقصود من الحرب لا يجنب عليه جهاد فصل الواجب بجملة الامور  
 في الامور

لو كان اداء وقضاء فاراداء عباده عن تسليم عين الواجب الى

نوعان: كاهن وفتية. والكاهن: مثل ابي التوبة وفتية: الكاهن  
عط

منه ضياءً، تسلم اليه وساءلكم الاقتضاء العقلاني، انما

وَسَلَّمَ الْغَاصِبَ الْعَيْنَ الْغَضَبِيَّةَ كَمَا غَضِبُوا حَكَمًا أَلَا نَدْرُكُ

ان یُحْکَمَ بِالْخُرُوجِ عَنِ الْعَهْدَةِ بِرَدِّ عَلٰی هَذَا قَلْبِنَا الْغَاصُّ اِذَا سَاعَ

والله اعلم بالصواب

## بحث

الواجب

نہ عند

٧٠



...

الحمد لله

بکس

۱۵۱

الحمد والوفاء

روند

مؤلف	مؤلف
------	------

مع الاول

من الغفر

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	101	102	103	104	105	106	107	108	109	110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120	121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132	133	134	135	136	137	138	139	140	141	142	143	144	145	146	147	148	149	150	151	152	153	154	155	156	157	158	159	160	161	162	163	164	165	166	167	168	169	170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180	181	182	183	184	185	186	187	188	189	190	191	192	193	194	195	196	197	198	199	200	201	202	203	204	205	206	207	208	209	210	211	212	213	214	215	216	217	218	219	220	221	222	223	224	225	226	227	228	229	230	231	232	233	234	235	236	237	238	239	240	241	242	243	244	245	246	247	248	249	250	251	252	253	254	255	256	257	258	259	260	261	262	263	264	265	266	267	268	269	270	271	272	273	274	275	276	277	278	279	280	281	282	283	284	285	286	287	288	289	290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300	301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311	312	313	314	315	316	317	318	319	320	321	322	323	324	325	326	327	328	329	330	331	332	333	334	335	336	337	338	339	340	341	342	343	344	345	346	347	348	349	350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360	361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371	372	373	374	375	376	377	378	379	380	381	382	383	384	385	386	387	388	389	390	391	392	393	394	395	396	397	398	399	400	401	402	403	404	405	406	407	408	409	410	411	412	413	414	415	416	417	418	419	420	421	422	423	424	425	426	427	428	429	430	431	432	433	434	435	436	437	438	439	440	441	442	443	444	445	446	447	448	449	450	451	452	453	454	455	456	457	458	459	460	461	462	463	464	465	466
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

...

五

76

الحق بغير

10

9/20/19

...

۱۱

---



التشريق فقصاها في غير أيام التشريق لا يكبر لأنه ليس له  
التكبير بالجهر شرعاً وقلنا في ترك قراءة الفاتحة والقنوت  
والتشهد وتكبيرات العبد من أنه يجزئ بالسهم ولو طاف طواف  
الفرس محدثاً مجزئ ذلك بالدم وهو مثل له شرعاً وعلى هذا  
لو أدى زيفاً مكان جيد فهلك عند لقابض شق له على المديون  
عند أبي حنيفة لأنه لا مثل لصفة الجدة منفردة حتى يمكن جبرها  
بالمثل ولو سلم العبد مباح الدم بجنابة عند الغاصب وعند المبيع  
بعد البيع فإن هلك عند المالك والمشتري قبل الدفع لزمه الثمن  
وبرئ الغاصب باعتبار أصل الأداء وإن قتل بترك الجنابة  
استند الهلاك إلى أول سببه فصار كأنه لم يجر جداً الأداء عند أبي  
حنيفة والمقصود أنه إذا هلك حامله بفعل عند الغاصب نهات  
بالولادة عند المالك لا يكبر الغاصب عن الضمان عند أبي حنيفة ثم  
الأصل في هذا الباب هو الأداء كاملاً كان أو ناقصاً واسماً  
يصار إلى القضاء عند تعذر الأداء ولهذا يتعين المسأل في  
الوديعة والوكالة والغصب ولو أرحم المودع والوكيل والغاصب

بحث  
الأداء القاصري  
حكمه

الأداء القاصري حكمه  
الأداء القاصري هو الأداء الذي لا يوجب ضماناً عند الغاصب  
والمشتري قبل الدفع لزمه الثمن وبرئ الغاصب باعتبار أصل الأداء وإن قتل بترك الجنابة  
استند الهلاك إلى أول سببه فصار كأنه لم يجر جداً الأداء عند أبي حنيفة  
والمقصود أنه إذا هلك حامله بفعل عند الغاصب نهات بالولادة عند المالك  
لا يكبر الغاصب عن الضمان عند أبي حنيفة ثم الأصل في هذا الباب هو الأداء كاملاً  
كان أو ناقصاً واسماً يصار إلى القضاء عند تعذر الأداء ولهذا يتعين المسأل في  
الوديعة والوكالة والغصب ولو أرحم المودع والوكيل والغاصب





الأصل الأول	٢٥	الكتاب
-------------	----	--------

غصب قفيز خطية فاستهلكها ضمن قفيز خطية يكون المولى  
مثلا لاول صورة ومعنى وكذلك الحكم في جميع المثليات واما  
القاصر فهو لا يماثل لاجب صورة واما ثل معنى كمن غشبا  
فهلكت ضمن قيمتها والقيمة مثل الشاة من حيث المعنى لا من حيث  
الصورة ولا اصل في القضاء الكامل وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا  
غصب مثليا فهلك في يده وانقطع ذلك عن ايدي الناس ضمن  
قيمتها يوم الخصومة لان العجز عن تسليم المثل الكامل انما يظهر  
عند الخصومة واما قبل الخصومة فانه لصح حصول المثل من كل  
وجه فاما ما لا يمثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء  
فيه بالمثل ولهذا المعنى قلنا ان المنافع لا تضمن بأثر تلاف لان  
ايجاب الضمان بالمثل متعدد رواه ياجابه بالعين كذلك العير  
او تماثل المنفعة او صورة ولا معنى كما اذا غصب عبدا فاستخدمه  
شهر لو دار فسكن فيها شهر ثم رد الغصب المالك لا يجب  
عليه ضمان المنافع خلا قال الشافعي فبقى لا ثم حكاه وانقل  
جن اذه الى دار الاخرة ولهذا المعنى قلنا لا تضمن منافع البضع

[illegible][illegible][illegible][illegible]

نو عین کا دل  
 صبر  
 خرابا و قبا، الامان فلا  
 خاشی الشان فلا خلاص الفاش  
 فی المنتفع و المنتفع به و اما مقومها  
 بعقد الامانة و المنفعة و الامانة  
 فلا یبعد و اما حفظه و الامان  
 من التافهین کلا فی المصل  
 من الحکشی علی  
 من الحکشی  
 اصول الشان  
 لمولانا محمد بکر الد  
 سید الد اللکھنوی  
 الفکمی  
 بو شہ





عليه السلام  
من كان في الصلاة فافادته ملك  
وغيره من ذلك في الصلاة  
والذي انما كان في الصلاة  
وان كان في الصلاة  
لذلك لو كان في الصلاة  
والصلوة في الصلاة  
الصلوة في الصلاة  
عليها جاز الصلاة  
جاءه فان في الصلاة  
والصلوة في الصلاة  
الاول من الصلاة  
التي في الصلاة  
وتنزل في الصلاة  
كرامة في الصلاة  
بالاجابة في الصلاة  
كان في الصلاة

عليه السلام  
من كان في الصلاة فافادته ملك  
وغيره من ذلك في الصلاة  
والذي انما كان في الصلاة  
وان كان في الصلاة  
لذلك لو كان في الصلاة  
والصلوة في الصلاة  
الصلوة في الصلاة  
عليها جاز الصلاة  
جاءه فان في الصلاة  
والصلوة في الصلاة  
الاول من الصلاة  
التي في الصلاة  
وتنزل في الصلاة  
كرامة في الصلاة  
بالاجابة في الصلاة  
كان في الصلاة

الأصل الاول

٢٨

الكتاب

يوجب بقاء التصرف مشروعاً ولهذا قلنا لو شرع في النفل في هذه  
الأوقات لزمه بالشروع وارتكاب الحرام ليس يلزم للزوم الا تمام فانه  
لو صدر حتى حلت الصلاة بارتقاء الشمس غرر بها ولو كان يمكنه  
الاتمام ببدن الكراهة وبه فارق صوم يوم العيد فانه لو شرع فيه لم يلزمه  
الي جنفة ومحمد لان الاتمام لا ينفك عن ارتكاب الحرام ومن  
هذا النوع وظن الحائض فان النهي عن قربانها باعتبار الاذى  
لقوله تع يسئلونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في  
المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ولهذا يترتب الاحكام على هذا الوجه  
فثبتت به احصان الزوج والوطء للمرأة للزوج الاول وثبتت به حكم  
المهر العدة والنفقة ولما تمتعت عن التكين لاجل الصداق كانت  
ناشرة عند ما فلا يستحق النفقة وحرمة الفعل لا تنافي ترتب  
الاحكام كطلاق الحائض والوضوء بالمياه المغصوبة والاصطياد  
بقوس مغصوبة والذبح بسكين مغصوبة والصلوة في الارض المغصوبة  
والبيع في وقت النداء فانه يترتب الحكم على هذه التصرفات مع  
اشتغالها على الحرمة وباعتبار هذا الاصل قلنا في قوله تع ولا تقبلوا لهم

بحث النهي  
عن الافعال الحسية  
والشرعية

عليه السلام  
من كان في الصلاة فافادته ملك  
وغيره من ذلك في الصلاة  
والذي انما كان في الصلاة  
وان كان في الصلاة  
لذلك لو كان في الصلاة  
والصلوة في الصلاة  
الصلوة في الصلاة  
عليها جاز الصلاة  
جاءه فان في الصلاة  
والصلوة في الصلاة  
الاول من الصلاة  
التي في الصلاة  
وتنزل في الصلاة  
كرامة في الصلاة  
بالاجابة في الصلاة  
كان في الصلاة



شهادة ابدان الفاسق من اهل الشهادة فينعقد النكاح بشهادتها  
الفاسق لان النهي عن قبول شهادة بدين الشهادة محال انما يقبل  
شهادتهم لفساد في الاداء لعدم الشهادة فاصلا وعلى هذا لا يجب  
عليهم اللعان لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق فصل  
في تعريف طريق المارد بالنصوص علم ان معرفة المارد بالنصوص طرقا منها  
ان اللفظ اذا كان حقيقة معنى وتجار الاخر حقيقة اولى مثال ما قال  
علماءنا ائبنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على الزاني نكاحها وقال الشافعي  
يحل والصحيح ما قلنا لانها بنت حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى حرمت  
عليكم اموهائكم وبنائكم ويتفرع منه الاحكام على المذهبين من حل الوطئ  
وجوب لهم لزوم النفقة وجريان التوارث وولاية المنع عن الخروج  
والبروز ومنها ان احدا لمولين اذا وجب تخصيصا في النص دون الاخر  
فالعمل على ما لا يستلزم التخصيص اولى مثاله في قوله تعالى اكلوا مما  
النساء فالامامة لو حملت على الوقاع كان النص معمولا به في جميع صور  
وجوه ولو حملت على المس باليد كان النص مخصوصا به في كثير من  
الصور فان مثل محارم الطفلة الصغيرة جدا غير ناقض للوضوء

بحسب  
طريق معرفة المارد  
بالنصوص

قوله ان الفاسق من اهل الشهادة فينعقد النكاح بشهادتها  
الفاسق لان النهي عن قبول شهادة بدين الشهادة محال انما يقبل  
شهادتهم لفساد في الاداء لعدم الشهادة فاصلا وعلى هذا لا يجب  
عليهم اللعان لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق فصل  
في تعريف طريق المارد بالنصوص علم ان معرفة المارد بالنصوص طرقا منها  
ان اللفظ اذا كان حقيقة معنى وتجار الاخر حقيقة اولى مثال ما قال  
علماءنا ائبنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على الزاني نكاحها وقال الشافعي  
يحل والصحيح ما قلنا لانها بنت حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى حرمت  
عليكم اموهائكم وبنائكم ويتفرع منه الاحكام على المذهبين من حل الوطئ  
وجوب لهم لزوم النفقة وجريان التوارث وولاية المنع عن الخروج  
والبروز ومنها ان احدا لمولين اذا وجب تخصيصا في النص دون الاخر  
فالعمل على ما لا يستلزم التخصيص اولى مثاله في قوله تعالى اكلوا مما  
النساء فالامامة لو حملت على الوقاع كان النص معمولا به في جميع صور  
وجوه ولو حملت على المس باليد كان النص مخصوصا به في كثير من  
الصور فان مثل محارم الطفلة الصغيرة جدا غير ناقض للوضوء

[illegible]

الأصل الأول

A.

الكتاب

فما صحَّ قولُ الشافعي ويُتفرَّع منه الأحكام على اليد هين من إباحة  
الصلوة ومقتضى المصنف دخول المسجد صحة لإقامة وتزوم التيمم  
عند عدم الماء وتذكر المس في أثناء الصلوة ومنها أن النص إذا

قَرِئَ بَقَرَاءُ ثَيْنٌ أَوْ رُوِيَ بِرَوَائِثَيْنِ كَانَ الْعَمَلُ بِهِ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ يَكُونُ عَمَلًا

بالوجهين اولى مثاله في قوله تعالى اذ جئكم قريءا بالنصب عطف

عَلَى الْمَغْسُولِ بِمَا كَفَضَ عَطْفًا عَلَى الْمَسْجُوحِ فَجُمِلَتْ قِرَاءَةُ الْكُفْضِ عَلَى حَالَةٍ

التخفيف وقراءة النصيب على حالة عدم التخفيف وباعتبار هذا المعنى

قَالَ لِبَعْضِ جَوَارِ الْمَسْجِدِ ثَبِتَ بِالْكِتَابِ كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى حَتَّى يَطْهَرُونَ

قُرِّيْ بِالْتَشْدِيْدِ وَالتَّخْفِيفِ فَيَعْلَمُ بِقَرَاءَةِ التَّخْفِيفِ فِيمَا إِذَا كَانَ أَيْمَانُهَا

عشرة وثلاثة التسديد فيما اذا كان ايامها دون العشرة وعلى هذا

قال أصحابنا إذا انقطع دم الحيض لا قتل من عشرة أيام لو حبل وحمل

لِحَاضِ حَتَّى تَغْتَسِلَ لِأَنَّ كَمَالَ الطَّهَارَةِ يَثْبُتُ بِالْاِغْتِسَالِ وَلَوْ انْقَطَعَ

دُمَهَا الْعَشْرَةَ أَيَا مَجَازٍ وَطُفْتُهَا قَبْلَ الْغُسْلِ لِأَنَّ مَطْلُقَ الطَّهَارَةِ تَبَتُّ

الْفَقْطَاعُ الدَّمُ وَلِهَذَا قُلْنَا إِذَا انْقَطَعَ دُمُ الْعِيضِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ فِي آخِرِ قَرْنِ الصَّلَاةِ

لَمْ يَزَلْ فِيهَا فَرِيضَةُ الْوَقْتِ وَلَنْ لَوْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَقْدَارًا تَغْتَسِلُ فِيهِ

من بعد تملكها

الاعضاء والمنسوبة اليهم  
من قضاة المحكمة

بكرتب الاصول ١٣ على الشتر لان الدم بعد فسد فبادون يا بالافس على جانب على اياي

تفصيل لان العيب في كسبه وفساد في ما دون ذلك  
لان العيب في كسبه وفساد في ما دون ذلك

[illegible][illegible][illegible]



[illegible]

الاصل الاول	٥٢	الكتاب
-------------	----	--------

التمسك بقوله تعالى **وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** لآيات وجوب لعمرة ابتداءً  
ضعيف لأن النص يقتضي وجوب الاتمام وذلك أنما يكون بعد المتروك  
والأخلاف فيه وإنما الخلاف في وجوبها ابتداءً وكذلك التمسك بقوله  
عليه السلام **لا تبيعوا الداء** هم بالدهمين **والصاع بالصاع** كآيات  
إن البيع الفاسد لا يفيد الملك ضعيف لأن النص يقتضي تحريم لباع  
الفاسد والأخلاف فيه وإنما الخلاف في ثبوت الملك عدمه كذلك  
التمسك بقوله عليه السلام **لا تَصُومُوا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ** فأنها أيام إكل  
وشرب وبعل لآيات أن النذر يصوم يوم النحر لا يصوم ضعيف  
لأن النص يقتضي حرمة الفعل والأخلاف في كونه حراماً وإنما الخلاف  
في قاعدة الأحكام مع كونه حراماً وحرمة الفعل لا تنافي ترتب الأحكام  
فإن إلاب لو استقر لدجارية ابنه يكون حراماً وثبتت به الملك لإلاب  
ولو نجح شاة بسكين مفسوبة يكون حراماً ويحل المذبح ولو غسل  
الثوب لجنس بقاء مفسوب يكون حراماً ويظهر به الثوب ولو طهر  
امراً في حالة الحيض يكون حراماً وثبتت به إحصان الواطئ وثبتت  
الحل للزوج الأول فصل في تقرير حروف المعاني الأولى للجمع

[illegible]



الطلاق وقيل إن الشافعي جعله للترتيب على هذا وجبه للترتيب  
في باب الوضوء قال علماء ناه إذا قال لا مراثة إن كسرت زيدا وكما  
فانت طالق فكسرت عمر فمزيدك طلقت ولا يشترط فيه معنى للترتيب  
المقارنة ولو قال إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق  
فدخلت الثانية ثم دخلت الأولى طلقت قال محمد إذا قال إن  
دخلت الدار وانت طالق في الحال لو اقضى لك ترتيبا للترتيب  
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقا لا تنجزا وقد يكون الواو  
لحال فيجمع بين الحال ذي الحال وحينئذ تصيد معنى الشرط مثله ما  
قال في الماذون إذا قال لعبد أدلى الفأوانت حر يكون الأداء شرا  
وقال محمد في الستير الكبير إذا قال لا مأم لكفارتها البيا فانت مأم  
لا يامنون بدن الفقه ولو قال للحربي أنزل وانت أمين لا يامنون  
للزول وإنما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا من احتمال اللفظ  
ذلك قيام الدلالة على ثبوت كما في قول مولى لعبد أدلى الفأوانت  
حر فإن الحرية يتحقق حال الأداء وقامت الدلالة على ذلك فإن  
المولى لا يستوجب على عبده مالا مع قيام الوقي فيه قدح التعليق

تفسير حروف المعاني

أقول المطلق وقيل إن الشافعي جعله للترتيب على هذا وجبه للترتيب  
في باب الوضوء قال علماء ناه إذا قال لا مراثة إن كسرت زيدا وكما  
فانت طالق فكسرت عمر فمزيدك طلقت ولا يشترط فيه معنى للترتيب  
المقارنة ولو قال إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق  
فدخلت الثانية ثم دخلت الأولى طلقت قال محمد إذا قال إن  
دخلت الدار وانت طالق في الحال لو اقضى لك ترتيبا للترتيب  
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقا لا تنجزا وقد يكون الواو  
لحال فيجمع بين الحال ذي الحال وحينئذ تصيد معنى الشرط مثله ما  
قال في الماذون إذا قال لعبد أدلى الفأوانت حر يكون الأداء شرا  
وقال محمد في الستير الكبير إذا قال لا مأم لكفارتها البيا فانت مأم  
لا يامنون بدن الفقه ولو قال للحربي أنزل وانت أمين لا يامنون  
للزول وإنما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا من احتمال اللفظ  
ذلك قيام الدلالة على ثبوت كما في قول مولى لعبد أدلى الفأوانت  
حر فإن الحرية يتحقق حال الأداء وقامت الدلالة على ذلك فإن  
المولى لا يستوجب على عبده مالا مع قيام الوقي فيه قدح التعليق

به فحل عليه وتقول أنت طالق أنت مريضة أو مصلية تطلق  
في الحال لو نوى التعليق صحته نيته فيما بينه وبين الله تعالى لأن  
اللفظ أن كان يحتمل معنى الحال لأن الظاهر خلافه وإذا تأمّن  
ذلك بقصد ثبت وتوكل خذ هذه الألف مضاربة وأعمل بها في  
البر لا يتقيد العمل في البر ويكون المضاربة عامة لأن العمل في البر  
لا يصح حاله خذ هذه الألف مضاربة فلا يتقيد صد الكلام به وعلى  
هذا قال أبو حنيفة إذا قلت لزوجهما طلقني و لك ألف فطلقها  
و يجب له عليها شيء لأن قولها لك ألف لا يفيد حال وجوباً لغيرها  
وقولها طلقني مفيد بنفسه فلا يترك العمل به بدلالة اللفظ بخلاف قوله  
أحل هذا المتاع ولك درهم لأن دلالة الأجرة تمنع العمل بحقيقة اللفظ  
فصل الفاء للتعقيب مع الوصل لهذا تستعمل الأجرة لما أضاف  
تتعقب الشرط قال أصحابنا إذا قال بعت منك هذا العبد بألف  
فقال الآخر فهو حر يكون ذلك قبولا للمبيع فتضاء وتثبت العتق منه  
عقيب البيع بخلاف ما لو قال هو حر أو هو حر فإنه يكون رد المبيع  
إذا قال المغيط أنظر إلى هذا الثوب أي كفيني قبيصاً فنظر فقال نعم

اللفظ لا يكون له معنى الحال لأن الظاهر خلافه وإذا تأمّن ذلك بقصد ثبت وتوكل خذ هذه الألف مضاربة وأعمل بها في البر لا يتقيد العمل في البر ويكون المضاربة عامة لأن العمل في البر لا يصح حاله خذ هذه الألف مضاربة فلا يتقيد صد الكلام به وعلى هذا قال أبو حنيفة إذا قلت لزوجهما طلقني و لك ألف فطلقها و يجب له عليها شيء لأن قولها لك ألف لا يفيد حال وجوباً لغيرها وقولها طلقني مفيد بنفسه فلا يترك العمل به بدلالة اللفظ بخلاف قوله أحل هذا المتاع ولك درهم لأن دلالة الأجرة تمنع العمل بحقيقة اللفظ فصل الفاء للتعقيب مع الوصل لهذا تستعمل الأجرة لما أضاف تتعقب الشرط قال أصحابنا إذا قال بعت منك هذا العبد بألف فقال الآخر فهو حر يكون ذلك قبولا للمبيع فتضاء وتثبت العتق منه عقيب البيع بخلاف ما لو قال هو حر أو هو حر فإنه يكون رد المبيع إذا قال المغيط أنظر إلى هذا الثوب أي كفيني قبيصاً فنظر فقال نعم

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

الأصل الأول

24

## المكتاب

تطليقتان وعلى هذا قال اصحابنا اذا اُعْتُقَتِ الامة المنكوحة ثبت  
لها الخيار سواء كان زوجها عبداً او حراً لان قوله عليه السلام ليرتبي  
حين اُعْتُقَتِ ملكٌ بضعك فاخترى ثبت الخيار لها بسبب ملكها  
بضعها بالعتق وهذا المعنى لا يتفادى بين كون الزوج عبداً او حراً  
ويتفرع منه مسألة اعتبار الطلاق بالنساء فان بضع الامة المنكوحة  
ملك الزوج ولم يزل عن ملكه بعقها فادعت الضرورة الى القول بان دين  
الملك بعقها حتى يثبت له الملك في الزيادة ويكون ذلك سلباً  
لثبوت الخيار لها وان زاد ملك البضع بعقها معق مسألة اعتبار  
الطلاق بالنساء فيلزم حكمه ما كية الثلاث على عتق الزوجة دون

عق الزوج كما هو مذموم لئلا يفتي فصل التراضي لئلا يفتي لئلا يفتي لئلا يفتي  
 ابي حنيفة يفتي التراضي في اللفظ والحكم وعندنا يفتي التراضي في اللفظ والحكم  
 ويأمنه فما اذا قال لغير المدخول بها ان دخلت لا ادفانك طالق ثم طالق  
 ثم طالق فعنده يتعلق الاول بالدخول وتقع الثانية في الحال  
 ولغت الثالثة وعندنا يتعلق الكل بالدخول ثم عند الدخول يظنهما  
 الترتيب فلا يقع الا واحد ولو قال انت طالق ثم طالق ثم طالق  
 في الترتيب فلا يقع الا واحد ولو قال انت طالق ثم طالق ثم طالق

[illegible]





[illegible][illegible]



اولا قبل الثانية من حيث لوجود الشرط ولودخل الاول بعد الثانية لا يثبت لغوات الشرط ، الحسن الخامس على ما صول الثالث

الأصل الأول

الثانية الأولى في يمينه ومثله لو قال لا افارقك وتقضى يني يكون  
 الدار ٣ عدم المشقة  
 بمعنى حتى تقضى يني فصل حتى للغاية كالي فاذا كان ما قبلها  
 في اصل الرشد ١٢  
 قابلا لا امتداد وما بعد ما يصلح غاية له كانت الكلمة عاملة  
 اي حتى ٢ اي الامتداد ٣ اي كل حتى ٤  
 بحقيقة ما مثاله ما قال محمد ر ح اذا قال عبدك حر ان لم اؤوبك حتى  
 وهي الفاعل ١٢ اي كمن حتى ملك بحقيقتها ١٣ المولى ١٤  
 يشفع فلان او حتى تصبر او حتى تشتركي بين يدي او حتى يدخل  
 على تفصيل العرب ١٢  
 اليل كانت الكلمة عاملة بحقيقتها لان الضرب بالتكرار يحتمل  
 له كلمة حتى ١٢ وهي الفاعل ١٣ جبر والاشال ١٤  
 الامتداد وشفاعة فلان وامثاله تصلح غاية للضرب فلما وقع عن  
 من الصياح ١٢ والاشكال ١٣  
 الضرب قبل للغاية حثت ولو حلف لا يفارق غريمه حتى تقضيه لم يني  
 المشقة ١٢ الخالف ١٣  
 ففارقته قبل قضاء الدين حثت فاذا تعدد العمل بالحقيقة  
 الخالف ١٢ اي العزم ١٣  
 لما نبح كالعرف كالحلف ان يضربه حتى يموت او حتى يقيه حمل  
 العام والخاص ١٢  
 على الضرب لتشد يد باعتراف العرف ان لم يكن الاول قابلا لا امتداد  
 بغير ترك الحقيقة ١٢ وبغير العرف ١٣  
 والاخر صالحا للغاية وصلح الاول سببا والاخر جزاء بمحمل على  
 كمن ١٢ من حتى ١٣ من حتى ١٤ وهو قولها ١٥  
 اجزاء مثاله ما قال محمد اذا قال لغيرة عبدك حر ان لم اترك حتى  
 وبترك حقيقة وهي الفاعل ١٢ المولى ١٣  
 تغني يني فاتاه فلم يغد لا يحنث لان التقديية لا يصلح غاية  
 المولى ١٢ له ذلك الغير ١٣ الخالف وهو المولى ١٤  
 لا اتيان بل هو ارج الى زيادة الاتيان وصلح جزاء فيعمل على الجزاء  
 لها اتيان ١٢

بمحت  
افادة حتى  
الغاية

[illegible]



فيكون بمعنى لا يركب في فضاء كما قال الن لم ايتك اثينا جزاءه التغدية  
 واذا تعد هذا بان لا يصلح الاخر جزاء الاول وحمل على العطف  
 المحض مثاله ما قال محمد اذا قال عبد حن انك حتى تعد  
 عندك اليوم اوان لم تأتني حتى تعد عندك اليوم فانه لم يتعد  
 عندك في ذلك اليوم حن وذلك لانه لما اضعف كل واحد من  
 الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزاء لفعله فيعمل  
 على العطف المحض فيكون المجموع شوطا للتوصل الى لانتها  
 الغاية ثم هو في بعض الصور يفيق معنى امتداد الحكم وفي بعض  
 يفيق معنى لا سقاط فان افاد لا امتداد لا تدخل الغاية في الحكم وان  
 افاد لا سقاط تدخل نظير الاول شذوية هذا المكان الى هذا الحان  
 لا تدخل الحائط في البيع ونظير الثاني بيع بشرط الخيال الى ثلثة ايام  
 وبمثله لو حلف لا كلمه فلا وانا الى شهر كان الشهر باخلا في الحكم  
 وقد افاد فائدة لا سقاط ههنا وعلى هذا قلنا المرقى والكعب  
 داخلان تحت حكم الغسل في قوله تعالى الى المرقى لان كلمه الى  
 ههنا لا سقاط فانه لو اها لا سقوت عبت الوظيفة جميع اليد هذا

فيكون بمعنى لا يركب في فضاء كما قال الن لم ايتك اثينا جزاءه التغدية  
 واذا تعد هذا بان لا يصلح الاخر جزاء الاول وحمل على العطف  
 المحض مثاله ما قال محمد اذا قال عبد حن انك حتى تعد  
 عندك اليوم اوان لم تأتني حتى تعد عندك اليوم فانه لم يتعد  
 عندك في ذلك اليوم حن وذلك لانه لما اضعف كل واحد من  
 الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزاء لفعله فيعمل  
 على العطف المحض فيكون المجموع شوطا للتوصل الى لانتها  
 الغاية ثم هو في بعض الصور يفيق معنى امتداد الحكم وفي بعض  
 يفيق معنى لا سقاط فان افاد لا امتداد لا تدخل الغاية في الحكم وان  
 افاد لا سقاط تدخل نظير الاول شذوية هذا المكان الى هذا الحان  
 لا تدخل الحائط في البيع ونظير الثاني بيع بشرط الخيال الى ثلثة ايام  
 وبمثله لو حلف لا كلمه فلا وانا الى شهر كان الشهر باخلا في الحكم  
 وقد افاد فائدة لا سقاط ههنا وعلى هذا قلنا المرقى والكعب  
 داخلان تحت حكم الغسل في قوله تعالى الى المرقى لان كلمه الى  
 ههنا لا سقاط فانه لو اها لا سقوت عبت الوظيفة جميع اليد هذا

بحث وضع الى لانتها الغاية

فيكون بمعنى لا يركب في فضاء كما قال الن لم ايتك اثينا جزاءه التغدية  
 واذا تعد هذا بان لا يصلح الاخر جزاء الاول وحمل على العطف  
 المحض مثاله ما قال محمد اذا قال عبد حن انك حتى تعد  
 عندك اليوم اوان لم تأتني حتى تعد عندك اليوم فانه لم يتعد  
 عندك في ذلك اليوم حن وذلك لانه لما اضعف كل واحد من  
 الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزاء لفعله فيعمل  
 على العطف المحض فيكون المجموع شوطا للتوصل الى لانتها  
 الغاية ثم هو في بعض الصور يفيق معنى امتداد الحكم وفي بعض  
 يفيق معنى لا سقاط فان افاد لا امتداد لا تدخل الغاية في الحكم وان  
 افاد لا سقاط تدخل نظير الاول شذوية هذا المكان الى هذا الحان  
 لا تدخل الحائط في البيع ونظير الثاني بيع بشرط الخيال الى ثلثة ايام  
 وبمثله لو حلف لا كلمه فلا وانا الى شهر كان الشهر باخلا في الحكم  
 وقد افاد فائدة لا سقاط ههنا وعلى هذا قلنا المرقى والكعب  
 داخلان تحت حكم الغسل في قوله تعالى الى المرقى لان كلمه الى  
 ههنا لا سقاط فانه لو اها لا سقوت عبت الوظيفة جميع اليد هذا

فيكون بمعنى لا يركب في فضاء كما قال الن لم ايتك اثينا جزاءه التغدية  
 واذا تعد هذا بان لا يصلح الاخر جزاء الاول وحمل على العطف  
 المحض مثاله ما قال محمد اذا قال عبد حن انك حتى تعد  
 عندك اليوم اوان لم تأتني حتى تعد عندك اليوم فانه لم يتعد  
 عندك في ذلك اليوم حن وذلك لانه لما اضعف كل واحد من  
 الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزاء لفعله فيعمل  
 على العطف المحض فيكون المجموع شوطا للتوصل الى لانتها  
 الغاية ثم هو في بعض الصور يفيق معنى امتداد الحكم وفي بعض  
 يفيق معنى لا سقاط فان افاد لا امتداد لا تدخل الغاية في الحكم وان  
 افاد لا سقاط تدخل نظير الاول شذوية هذا المكان الى هذا الحان  
 لا تدخل الحائط في البيع ونظير الثاني بيع بشرط الخيال الى ثلثة ايام  
 وبمثله لو حلف لا كلمه فلا وانا الى شهر كان الشهر باخلا في الحكم  
 وقد افاد فائدة لا سقاط ههنا وعلى هذا قلنا المرقى والكعب  
 داخلان تحت حكم الغسل في قوله تعالى الى المرقى لان كلمه الى  
 ههنا لا سقاط فانه لو اها لا سقوت عبت الوظيفة جميع اليد هذا

[illegible]

## 42

## المكتاب

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

الأصل الأول

45

الكتاب

إذا قال غصبتُ ثوباً في منديل أو ثوباً في قوصة الزمان جميعاً ثم هذا الكلمة  
 تستعمل في الزمان المكان الفعل قالوا استعملت في الزمان بأن يقول  
 أنت طالق غدا فقال أبو يوسف وحمل يستعمل في ذلك حذفها أو ظهورها  
 حتى لو قال أنت طالق في غدا كان بمنزلة قوله أنت طالق هذا يقع الطلاق  
 كما طلع الفجر في الصوتين جميعاً وذهب بن حنيفة إلى أنها إذا أخبرت  
 الطلاق كما طلع الفجر إذا أظهرت كان المراء وقوع الطلاق في جزء من  
 الغد على سبيل الإيهام فلو أوجر النية يقع الطلاق بل لو أوجر  
 المراسم له ولو نوى آخر النهار وقعت نيته ومثال ذلك في قول الرُّجُلِ  
 إن صُمتَ الشهر فانت كذا فإنه يقع على صوم الشهر ولو قال إن صُمتَ في  
 الشهر فانت كذا يقع ذلك على الأمساك ساعة في الشهر قال في المكان  
 فمثل قوله أنت طالق في الدار وفي مكة يكون ذلك طلاقاً على الإطلاق  
 في جميع الأماكن وباعتبار معنى الظرفية قلنا إذا حلف على فعل أو إضافة  
 إلى زمان أو مكان فإن كل الفعل مأمية بالفاعل بشرط كون الفاعل  
 في ذلك الزمان أو المكان وإن كان الفعل يبعد إلى محل بشرط كون  
 المحل في ذلك الزمان أو المكان لأن الفعل إنما يتحقق بأثره أو ثبوته في المحل

واما ان كان النكاح  
 في الحال فان النكاح  
 لا يفسخ بالطلاق ولا  
 بالموته قط. وان كان  
 بالطلاق جال لا مضاف  
 الى النكاح فليس في  
 النكاح بطلان ولا في  
 الطلاق بطلان. وان كان  
 بالطلاق جال لا مضاف  
 الى النكاح فليس في  
 النكاح بطلان ولا في  
 الطلاق بطلان.







المكتاب

42

## الأصل الأول

فلو خرجت في المرة الثانية بدون اذن طلقت ولو قال ان خرجت  
 المراء المراء ولو قال ان خرجت المراء المراء

من الدار إلا أن أخذ لك فذلك على الأذن منة حتى لو خرجت

مرة أخرى بكنن الاذن لا تطلق وفي الزيارات اذا قال انت طالق

بِسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أُوْبَارِادَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبِحُكْمِهِ لَوْ تَطْلُقُ فَصَل

وَبَيَانُ تَغْيِيرِ وَجْهِ بَيَانُ مَضْرُوبَةٍ وَبَيَانُ حَالٍ وَبَيَانُ عَطْفٍ وَبَيَانُ

تبدیل ما الاول فهو ان يكون معنى اللفظ ظاهرا لكنه يحتمل

غیرہ فبئذی المراد باموال ظاہر فیتقرر حکم الظاہر ببیانہ

ومثاله إذا قال لفلان على تغيير حنطة بغيرها البلد أو ألف

من نقد البلد فانه يكون بيان تقريره ان المطلق كان محمولا على

تَقْبِيزًا أَيْ بَلَدًا وَيُقَدَّرُ مَعَ اِحْتِمَالِ الرَّادَةِ الْغَيْرِ فَأَذَابَتْنِ ذَلِكَ فَقَدَّرَهُ

ببيانه وكذلك لو قال لغلام عندي الف وديعة فان كلمة عندي

كأنه لا يريد  
كأنه لا يريد  
كانت باطلا وحقها تنفيذ الأمانة مع احتمال الهادة الغير فاذا قال

ودیعة فقد قر حکم الظاهر ببیانه **فصل** اما بیان التفسیر

فهو ما إذا كان اللفظ غير مكشوف المراد فكشفه ببيان مثاله إذا

[illegible]

بحث

التَّقْوَى

الاسلامیہ



الأصل الأول

حتى لو قال لا جنبية إن دخلت المرأة طالق ثم تزوجها ووجد  
الشرط لا يقع الطلاق وكذلك طوّل الحرة يمنع جواز نكاح الأمة  
عندنا لأن الكتاب علق نكاح الأمة بعدم الطول فعند وجود  
الطول كان الشرط عدلاً وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز  
وكذلك قال لسافعي رحمه الله لا نفقة للمبتوتة إلا إذا كانت حاملاً  
الكتاب علق الانفاق بالحمل لقوله تعالى فإن كن ذوات حمل فنفقوا  
عليهن حتى يضعن حملهن فعند عدم الحمل كان الشرط عدلاً  
الشرط مانع من الحكم عندنا لما لم يكن عدم الشرط مانعاً من  
الحكم جازان لا يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الأمة ويجب الانفاق  
بالعمومات ومن توابع هذا النوع ترتب الحكم على الاسم الموصوف  
بصفة فإنه بمنزلة تعليق الحكم بذكر ذلك الوصف عندنا وعلى هذا  
قال لسافعي رحمه الله لا يجوز نكاح الأمة الكتابية لأن النص رتب الحكم  
على أمة مؤمنة لقوله تعالى من فتياتكم المؤمنات فيتقيد بالمؤمنة  
فيمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نكاح الأمة الكتابية  
ومن صور بيان التقييد الاستثناء ذهب صحابنا إلى أن الاستثناء

~~التغيير~~

لا أصل الأول ٤٩ الكتاب

حتى لو قال لا جنبية إن دخلت للأمر فانت طالق ثم تزوجها وجد  
الشرط لا يقع الطلاق وكذلك طول الحرة يمنع جواز نكاح الأمة  
عندنا لأن الكتاب علق نكاح الأمة بعدم الطول فعندنا جود  
الطول كان الشرط عدا وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز  
وكذلك قال لشافعي لم لا نفقة للمبتوتة إذا كانت حاملا  
الكتاب علق الإنفاق بالحمل لقوله تعالى فإن كن أولات حمل فنفقوا  
عليهن حتى يضعن حملهن فعند عدم الحمل كان الشرط عدا  
الشرط مانع من الحكم عندنا وعندنا لما لم يكن عدم الشرط مانعا من  
الحكم فإما أن لا يثبت الحكم بدليله في نكاح الأمة فيجب الإنفاق  
بالعمومات ومن توابع هذا النوع ترتب الحكم على الاسم الموصوف  
بصفة فإنه بمنزلة تعليق الحكم بذكر ذلك الوصف عندنا وعلى هذا  
قال لشافعي لم لا يجوز نكاح الأمة الكتابية لأن النص رتب الحكم  
على أمة مؤمنة لقوله تعالى من فتيانكم المؤمنات فيتقيد بالمؤمنة  
فيمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نكاح الأمة الكتابية  
ومن صور بيان التغير والاستثناء ذهب أصحابنا إلى أن الاستثناء

هذا هو الأصل الأول...  
في قوله تعالى...  
الذي هو...

الأصل الأول  
٤  
الكتاب

كلمة بالباقي بعد التثنية...  
ينعقد علة لوجوب الكل...  
عدم الشرط في باب التعليق...  
الطعام بالطعام...  
علة لوجوب بيع الطعام...  
صحة المساواة بالاستثناء...  
هذا حرة بيع الحفنة...  
الحفنة لا يدخل تحت النص...  
يمكن العبد من اثبات...  
نهي العاجز فلا يدخل...  
قضية الحديث ومن...  
الف ودعوة فقوله...  
الحفظ وقوله اعطيتنا...  
التغيير وكذا قال...  
انه يعجز من صولة...

هذا هو الأصل الأول...  
في قوله تعالى...  
الذي هو...

هذا هو الأصل الأول...  
في قوله تعالى...  
الذي هو...

هذا هو الأصل الأول...  
في قوله تعالى...  
الذي هو...

هذا هو الأصل الأول...  
في قوله تعالى...  
الذي هو...

هذا هو الأصل الأول...  
في قوله تعالى...  
الذي هو...





[illegible]

الأصل الأول

42

# الكتاب

البيان بأنه راجح بذلك البكر إذا علمت بتزويج الولى فسكت  
المرح كان ذلك بمنزلة البيان بالرضاء والأذن الولى إذا رأى عبداً  
ويشتري في السوق فسكت كان ذلك بمنزلة الأذن فيصير مآذوناً  
في القمارات المدعى عليه إذا نكل في مجلس لقضاء يكون  
لا متناع بمنزلة الرضاء بلن دم المال بطريق لا قهر عند وطريق  
المبذل عند أبي حنيفة فالحاصل أن السكوت في موضع الحاجة  
إلى البيان بمنزلة البيان بهذا الطريق قلنا الإجماع ينعقد بنص البعض  
وسكوت الباقيين **فصل** في ما يبان العطف فمثل أن تعطف عليك  
زوجة على محلة محلة يكون ذلك بياناً للجملة المحلة مثاله إذا  
قال لفلان على مائة ودرهم أو مائة وقطر حنطة كان  
العطف بمنزلة البيان أن الكل من ذلك الجنس كذا قال مائة  
وثلاثة أثواب أو مائة وثلاثة دراهم أو مائة وثلاثة أعبد  
فانه بيان أن المائة من ذلك الجنس بمنزلة قوله أحد عشر  
درهما بخلاف قوله مائة وثوب أو مائة وشاة حيث لا يكون ذلك  
بياناً للمائة واختص ذلك في عطف الواحد بما يصلح دينا في الذمة

لا يدل على استقامه طبعه على ما يكون  
 هناك حاجه بخير من ان يكون  
 طبعه على استقامه  
 لا يدل على استقامه طبعه على ما يكون  
 هناك حاجه بخير من ان يكون  
 طبعه على استقامه

[illegible]





الأصل الثاني

٤٥

السنة

هذا الشرط ثم الراوي في الأصل قسمان معترف بالعلم والاجتهاد كالحقلاء  
الأربعة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر  
وعبد الله بن ثابت ومعاذ بن جبل أمثالهم رضي الله تعالى عنهم فإذا  
صحت عندك روايتهم عن رسول الله عليه الصلوة والسلام يكون العمل  
بروايتهم وكل من العمل بالقياس ولهذا روي محمد بن عبد الله بن محمد  
كان في عينه سنة في مسألة القهقهة وترك القياس وروي حديث  
تأخير النساء في مسألة الحاذية وترك القياس به وروي عن عائشة  
حديث الثقي وترك القياس به وروي عن ابن مسعود حديث السهو  
بعد السلام وترك القياس به والقسم الثاني من الرواية هم المعروفون  
بالحفظ والعدالة دون الإجماع والفتوى كابي هريرة وأنس بن مالك  
فإذا صحت رواية مثلها عندك فإن اتفق الخبر القياس فلا خفاء  
في لزوم العمل به وإن خالفه كان العمل بالقياس ولي مثاله ما روي  
ابو هريرة في الوضوء فقامت منه النار فقال له ابن عباس إني رأيت لو  
توضأت بماء سخين كنت تتوضأ منه فسكت وإنما روى بالقياس  
إذا لو كان عند خبر لرواه وعلى هذا ترك أصحابنا رواية أبي هريرة

تقسيم الراوي على قسمين

القسم الأول من الراوي هو الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن رسله  
وعن أصحابه وأئمة الهدى عليهم السلام وعن من يروي عنهم من بعدهم  
وهم ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن رسله وعن أصحابه  
وأئمة الهدى عليهم السلام وعن من يروي عنهم من بعدهم  
وهو ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن رسله وعن أصحابه  
وأئمة الهدى عليهم السلام وعن من يروي عنهم من بعدهم

وهو ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن رسله وعن أصحابه  
وأئمة الهدى عليهم السلام وعن من يروي عنهم من بعدهم  
وهو ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن رسله وعن أصحابه  
وأئمة الهدى عليهم السلام وعن من يروي عنهم من بعدهم

وهو ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن رسله وعن أصحابه  
وأئمة الهدى عليهم السلام وعن من يروي عنهم من بعدهم  
وهو ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن رسله وعن أصحابه  
وأئمة الهدى عليهم السلام وعن من يروي عنهم من بعدهم

لا خلاف ان الكتاب  
كان المقصود من التلخيص  
بالاستيفاء والى اعتبار باب  
يجوز ان يتكرر الفرجان  
لا يتصور الا حديث يقتضيه ان يكون  
ازمن التلخيص والحديث لا يوجب الوضوء ولا  
مس الذكر عندنا ولا يوجب التلخيص  
او بالتوضي بعد مس الذكر لعدم الوضوء  
عندنا لا يوجب التلخيص كذا في كتاب  
فصل النبي عليه السلام كذا في كتاب  
عن الحكمة فاذا كان ركعا في كتاب  
والحديث فلا يوجب التلخيص في كتاب  
بالحديث الذي هو ادنى من كتاب  
باعتبار العمل لا باعتبار فائدة فانه  
بقوله فلو لم يعلم ان التلخيص  
مقتضى التلخيص في

ولم ينفذت الى غير ١٢٥ حسن الحواشي



السُّنَّةُ

ما كنا يستنجون بالاجحار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثاً  
 لكان هذا نجساً لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام  
 ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن ولها فانكاحها باطل باطل باطل  
 خرج عن القائل قوله تعالى فلا تغضلوهن ان يكتفن ازواجهن فان  
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور  
 رواية القضاء بشاهد يمين فانه خرج عن القائل لقوله عليه السلام  
 البينة على المدعى اليمين على من انكروا عتبا هذا المعنى قلنا خبر  
 الواحد اذا خرج عن القائل للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة  
 الظاهر عند اشتها الخبر فيما يعبر به البلوى في الصدق الاول  
 والثاني لانهم لا يتهمون بالتقصير في متابعة السنة فاذا  
 لم يشتر الخبر مع شدة الحاجة وعمها البلوى كان ذلك علامة  
 على صحته ومثاله في الحكميات اذا اخبر واحد ان امرأته حرممت  
 عليه بالرضاع الطارئي جاز ان يعتمد على خبره ويترجح اختها  
 ولو اخبر ان العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك  
 اذا اخبرت المرأة بموت نروجها او طلاقه اياها وهو غائب

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

### الأصل الثالث

LA

الإجماع

[illegible]

الحال

في الاجتماع فصل اجتماع هذه الأمة بعد ما اتفق رسول الله صلى الله عليه وسلم في فروق الدين حجة موجبة العمل بما شرع الله لهذه الأمة ثم الاجتماع على أربعة أقسام الصحابة رضي الله عنهم على الحجة نصاً ثم اجتماعهم

[illegible]

الاجماع

29

## الأصل الثالث

بَنَصَّ لِبَعْضِ سُكُوتِ الْبَاقِينَ عَنِ الرَّثْمِ ثُمَّ أَجْمَعَ مِنْ بَعْدِهِمْ فَيَا لِمَ يُؤْخَذُ  
فِيهِ قَوْلُ لِسَلَفٍ ثُمَّ أَجْمَعَ عَلَى أَحَدِ قَوْلِ السَّلَفِ مَا الْأَوَّلُ فَهُوَ غَيْرُهُ  
أَيَّةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ أَجْمَعَ بِبَعْضِ الْبَاقِينَ سُكُوتِ الْبَاقِينَ فَهُوَ غَيْرُهُ  
الْمُتَوَقَّعُ أَجْمَعَ مِنْ بَعْدِهِمْ بِمَنْزِلَةِ الْمَشْهُورِ مِنَ الْأَخْبَارِ ثُمَّ أَجْمَعَ الْمَتَاخِرِينَ  
عَلَى أَحَدِ قَوْلِ لِسَلَفٍ بِمَنْزِلَةِ الصَّحِيحِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَعْتَبَرِ فِي هَذَا الْمَبْنَى أَجْمَعَ  
أَهْلُ الرَّايِ الْأَجْتِمَاعُ وَلَا يُعْتَبَرُ بِقَوْلِ الْعَوَامِّ وَالْمُتَكَلِّمِ وَالْمُحَدِّثِ وَالْمُؤَصِّفِ  
أَصُولُ لِفَقْهِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَجْمَعَ عَلَى نَوْعَيْنِ مَرَكَّبٍ وَغَيْرِ مَرَكَّبٍ فَالْمَرَكَّبُ بِالْجَمْعِ  
عَلَيْهِ الْأَمْرَاءُ عَلَى حَكْمِ الْحَادِثَةِ مَعَ وَجُودِ الْاِخْتِلَافِ فِي الْعِلَّةِ وَمَسْأَلَةُ الْأَجْمَاعِ  
عَلَى وَجُودِ اِلْتِقَاضٍ عِنْدَ الْمُتَقِيٍّ وَمِنْ أَمْرَةٍ أَمَّا عِنْدَ نَاقِضٍ عَلَى الْقَتْلِ وَامْتِنَانٍ  
عِنْدَ قَبْنَاءٍ عَلَى الْمُسْتَرْتَفِ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْأَجْمَاعِ لَا يَبْقَى جَمْعُهُ بَعْدَ ظُهُورِ الْفَسَادِ  
فِي الْمَأْخُذِ حَتَّى لَوْ ثَبَتَ أَنَّ الْقَتْلَ غَيْرَ نَاقِضٍ فَلَوْ حَنِيفَةٌ لَوْ يَقُولُ بِالْاِتِّقَاضِ  
فِيهِ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُسْتَرْتَفِ نَاقِضٌ فَالشَّافِعِيُّ لَوْ يَقُولُ بِالْاِتِّقَاضِ فِيهِ لَفَسَادُ الْعِلَّةِ  
الَّتِي نَبَى عَلَيْهَا الْحُكْمُ وَالْفَسَادُ مَتَوَهُمُ فِي الطَّرَفَيْنِ لِحُذَانِ يَكُونُ أَبُو حَنِيفَةَ  
مُصِيبًا فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْخَطِ فِي مَسْأَلَةِ الْقَتْلِ وَالشَّافِعِيُّ مُصِيبًا فِي مَسْأَلَةِ  
الْقَتْلِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْخَطِ فَلَوْ دُيُّ هَذَا إِلَى بِنَاءِ وَجُودِ الْأَجْمَاعِ عَلَى الْبَاطِلِ

بحث  
کون الا جماع

علي ربه تاقوا

**الأصل الثالث** **٤٩** **الاجماع**  
**بَيِّنَ بَعْضُ سُكُوتِ الْبَاقِينَ عَنِ الرَّثْمِ ثُمَّ أَجْمَعَ مِنْ بَعْدِهِمْ فَيَأْتِي بَعْضُهُمْ**  
**فِيهِ قَوْلُ السَّلَفِ ثُمَّ أَجْمَعَ عَلَى إِحْدَا قَوْلِ السَّلَفِ لَمَّا أَوَّلَ فَهُوَ مَعْنِيَّةُ**  
**آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ أَجْمَعَ بَيِّنَ بَعْضُ سُكُوتِ الْبَاقِينَ فَهُوَ**  
**الْمُتَوَاتِرُ ثُمَّ أَجْمَعَ مِنْ بَعْدِهِمْ بِمَنْزِلَةِ الْمَشْهُورِ مِنْ الْأَخْبَاءِ ثُمَّ أَجْمَعَ الْمُتَأَخِّرِينَ**  
**عَلَى إِحْدَا قَوْلِ السَّلَفِ بِمَنْزِلَةِ الصَّحِيحِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْمُعْتَبَرِ فِي هَذَا الْمَبْنَى**  
**أَهْلُ الرِّوَايَةِ لَا يَجْتَهُدُونَ وَلَا يُعْتَبَرُ بِقَوْلِ الْعَوَامِ وَالْمُتَكَلِّمِ وَالْمُتَكَلِّمِ**  
**أَصُولُ لِقَظِهِ ثُمَّ تَبَعْدُ لَكَ أَجْمَعَ عَلَى نَوْعَيْنِ مَرَكَبٍ وَغَيْرِ مَرَكَبٍ فَلَا يَكُونُ بَاجْتِمَاعِهِمْ**  
**عَلَيْهِ إِلَّا لِرَأْيٍ عَلَى حُكْمِ الْحَادِثَةِ مَعَ وَجُودِ الْاِخْتِلَافِ فِي الْعِلَّةِ وَمَسْأَلَةُ الْأَجْمَاعِ**  
**عَلَى وَجْهِ الْاِشْتِقَاقِ عِنْدَ الْقِيَامِ وَمِنْ أَمْرَةٍ أَمَّا عِنْدَ انْقِبَاءٍ عَلَى الْقِيَامِ وَأَمَّا**  
**عِنْدَ انْقِبَاءٍ عَلَى الْمُسْتَقَرِّ فَمِنْ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْأَجْمَاعِ لَا يَبْقَى جَمْعٌ بَعْدَ تَحْقِيقِ الْمُسْتَقَرِّ**  
**وَالْمُتَأَخِّرِينَ حَتَّى لَوْ ثَبَتَ أَنَّ الْقِيَامَ غَيْرَ نَاقِضٍ فَبُحْثُهُ لَا يَقُولُ بِالْاِشْتِقَاقِ**  
**فِيهِ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُسْتَقَرَّ نَاقِضٌ فَالشَّافِعِيُّ لَا يَقُولُ بِالْاِشْتِقَاقِ فِيهِ فَالسَّالِفُ**  
**الْقِيَامُ عَلَيْهِمَا الْحُكْمُ وَالْفُسَادُ مَتَّوِّعٌ فِي الطَّرَفَيْنِ لِحُجُوزَانِ يَكُونُ أَبُو حَنِيفَةَ**  
**مُصِيبًا فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْتَقَرِّ فِي مَسْأَلَةِ الْقِيَامِ وَالشَّافِعِيُّ مُصِيبًا فِي مَسْأَلَةِ**  
**الْقِيَامِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْتَقَرِّ فَيُؤَدِّي هَذَا إِلَى بِنَاءِ وَجُودِ الْأَجْمَاعِ عَلَى الْبَاطِلِ**







[illegible][illegible]

الأصل الثالث  
 نجس لا يجزئ له التوضؤ  
 بالرأى دون العمل بالنصر  
 في الظن حتى سقط اعتباره  
 وطئ جارية ابنه لا يحد  
 الولد منه لأن شبهة الملاء  
 الصلوة والسلامت ماله  
 والحرمة في ذلك ولو طئ الأبر  
 والحرمة حتى لو قال ظننه  
 أنها على حلال لا يجب الحد  
 بالنقص فاعتبر رأيه لا يتبدل  
 الدليلان عند المجتهد  
 يميل إلى الستة وإن كان  
 الله تعالى عنهم وأتقياء  
 يتحرى فيعمل بأحد هما  
 وعلى هذا قلنا إذا كان مع

[illegible]

**اجماع**

**بإرمان العمل**

**في من الشبهة**

**في مثاله في طار**

**لم يثبت نسبه**

**بن قال عليه**

**لنه في المحل**

**في المحل**

**ولو قال لنته**

**لم يثبت له**

**إذا تعارض**

**استين**

**الصحة فري**

**عند المجتهد**

**شعوى بصالحه**

**لا يتو بينهما**

الأصل الثالث

۸۲

الاجتماع

يُحْسُنُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّوَضُّعُ بِهِ بَلْ يَتَمَتَّعُ وَعَلَى عِتَابِ رَأْيِ الْعَمَلِ  
بِالرَّأْيِ دُونَ الْعَمَلِ بِالنَّصِّ قُلْنَا إِنْ الشَّبَهَةُ بِالْمَحَلِّ الْقَوِيَّةِ مِنَ الشَّبَهَةِ  
فِي الظَّنِّ حَتَّى يَسْقُطَ اعْتِبَارُ ظَنِّ الْعَبْدِ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِثَالُهُ فِي مَا إِذَا  
وُلِدَ جَارِيَةٌ ابْنُهُ لَا يُحَدِّثُ أَنْ قَالَ عَلِمْتُ أَنَّهَا عَلَى حَرَامٍ وَيُثَبِّتُ نَسَبُ  
لَوْلَا مِنْهُ لَا شَبَهَةَ الْمَلِكِ لَهُ تَثَبُّتُ بِالنَّصِّ مَا لَ الْابْنُ قَالَ عَلَيْهِ  
لِصَلَاةٍ وَالسَّلَامُ أَنْتَ مَا لَكَ لَا يَبِيكَ فَسَقَطَ اعْتِبَارُ ظَنِّهِ فِي الْمَحَلِّ  
الْحَقِيقَةِ فِي ذَلِكَ وَلَوْ طَعِيَ الْابْنُ جَارِيَةً ابْنَهُ يُعْتَبَرُ ظَنُّهُ فِي الْمَحَلِّ  
الْحَقِيقَةِ حَتَّى لَوْ قَالَ طُنْتُ أَنَّهَا عَلَى حَرَامٍ يُجِبُ الْحَدُّ وَلَوْ قَالَ ظَنَنْتُ  
نَهَى عَلَى حَدِّهِ لَا يُجِبُ الْحَدَّ لَا شَبَهَةَ الْمَلِكِ فِي هَذَا الْإِبْرَاقِ لَمْ يَثَبْتُ لَهُ  
النَّصُّ فَاعْتَبَرُ رَأْيُهُ لَا يَثَبْتُ نَسَبُ الْوَلَدِ إِنْ أَدْعَاهُ تَعَارُضَ  
لِدَلِيلَانِ عِنْدَ الْمُجْتَمِعِ فَإِنْ كَانَ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْأَسْتَيْنِ  
يُمِيلُ إِلَى السَّنَةِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ لَسْتَيْنِ يُمِيلُ إِلَى الثَّارِ الصَّحَابَةِ فِيهِ  
لِلَّهِ تَعَالَى عَنْهُمْ وَالْقِيَاسُ الصَّحِيحُ تَعَارُضَ الْقِيَاسَانِ عِنْدَ الْمُجْتَمِعِ  
يُخَّرُ فَيُعْمَلُ بِأَحَدِهِمَا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقِيَاسِ دَلِيلُ شَوْعِي يُصَالِيهِ  
عَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا كَانَ مَعَ الْمَسَافِرِ أَنَّ طَاهِرًا وَفِيهِ لَا يَقْبَلُ بَيْنَهُمَا

كالتعبد له على  
 موصيه يوجب القزاة على  
 ردوه في العسلوة وفيما القزاة في  
 القزاة ووجوب الانصاف في  
 القزاة ووجوب انصاف  
 القزاة ووجوب انصاف  
 القزاة ووجوب انصاف

بل يتيم ولو كان معه ثوبان طاهر نجس يقتضي بينهما لا الماء  
بدل وهو التراب ليس للثوب بدل يضاف اليه فتثبت بهذا العمل  
بالأى إنما يكون عندنا إعلام دليل سواء شرعاً أم تحريماً تأكد خبره  
بالعمل لا يقتضيك بجزء التحري وببأنه فيما إذا تحرى بين الثوبين و  
الظهر بأحد هاتم وقع تحريمه عند العصر على التوكيد لا يحل أن يطرأ  
العصر بالآخر لأن الأول تأكد بالعمل فلا يبطل بجزء التحري هذا بخلاف  
ما إذا تحرى في القبلة ثم تبدل آية وقع تحريمه على جهة أخرى توجه  
إليه لأن القبلة مما يحتمل الانتقال فامكن نقل الحكم بمنزلة كسبه لنظر  
هذا مسائل الجامع الكبير في تكبيرات العيد تبدل أى العيد كما عرف

الجملة

في القياس فصل القياس حجة من حجج الشريعة على العمل بعينها عند  
ما فوقه من الدليل في الحادثة وقد ورد في ذلك لأخباره آثار قال  
عليه الصلوة والسلام لعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن قال بسم  
تقضى يا معاذ قال بكتابه تعالى قال فإن لم تجد قال بسنة  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فإن لم تجد

القياس هو قياس الشيء على الشيء قياساً على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي أن يكون عليه  
القياس هو قياس الشيء على الشيء قياساً على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي أن يكون عليه  
القياس هو قياس الشيء على الشيء قياساً على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي أن يكون عليه

مبحث حجية القياس وجوب العمل به

القياس هو قياس الشيء على الشيء قياساً على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي أن يكون عليه  
القياس هو قياس الشيء على الشيء قياساً على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي أن يكون عليه  
القياس هو قياس الشيء على الشيء قياساً على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي أن يكون عليه

القياس هو قياس الشيء على الشيء قياساً على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي أن يكون عليه  
القياس هو قياس الشيء على الشيء قياساً على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي أن يكون عليه  
القياس هو قياس الشيء على الشيء قياساً على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي أن يكون عليه

القياس هو قياس الشيء على الشيء قياساً على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي أن يكون عليه  
القياس هو قياس الشيء على الشيء قياساً على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي أن يكون عليه  
القياس هو قياس الشيء على الشيء قياساً على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي أن يكون عليه



الأصل الرابع

[illegible]





الأصل الرابع

بحث  
في تعريف القياس  
الشرعي

الشرعى

روزنامہ کے لیے خبریں ارسال کرنے والے

الأصل الرابع

القياس

بالسنة في قوله عليه الصلوة والسلام ليس الوضوء على من نام قائماً  
وقاعداً أو ركعاً أو ساجداً إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا  
مضطجعا استرخت مفاصله جعل استرخاء المفاصل علة فيتعذر الحكم  
بهذه العلة إلى النوم مستتباً ومتكئاً إلى شيء لو أزيل عنه لسقط وكذلك  
يتعدى الحكم بهذه العلة إلى الإغماء والسكر كذلك قوله عليه السلام  
توضئني وصلي فإن قطر الدم على الحصيد قطر فإنه دم عرق انفجر  
جعل انفجار الدم علة فتعدى الحكم بهذه العلة إلى الفصد والحجامة  
ومثال العلة المعلومة بالأجماع فيما قلنا الصغرة لولاية الأب في  
حق الصغير فيثبت الحكم في حق الصغير لوجوب العلة والبلوغ عن  
عقل حلة لنزال ولاية الأب في حق الغلام فيتعذر الحكم إلى الجارية  
بهذه العلة وانفجار الدم علة لا تنقاض للطهارة في حق المستحاضة  
فيتعدى الحكم إلى غيرهما لوجوب العلة ثم تعدى ذلك نقول لقياس نوعين  
أحدهما أن يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الأصل والثاني  
أن يكون من جنسه مثال الاتحاد في النوع ما قلنا إن الصغرة لولاية  
الإكاح في حق الغلام فيثبت ولاية الإكاح في حق الجارية لوجود

بحث  
العلة المعلومة  
بالسنة

في قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام قائماً  
وقاعداً أو ركعاً أو ساجداً إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا  
مضطجعا استرخت مفاصله جعل استرخاء المفاصل علة فيتعذر الحكم  
بهذه العلة إلى النوم مستتباً ومتكئاً إلى شيء لو أزيل عنه لسقط وكذلك  
يتعدى الحكم بهذه العلة إلى الإغماء والسكر كذلك قوله عليه السلام  
توضئني وصلي فإن قطر الدم على الحصيد قطر فإنه دم عرق انفجر  
جعل انفجار الدم علة فتعدى الحكم بهذه العلة إلى الفصد والحجامة  
ومثال العلة المعلومة بالأجماع فيما قلنا الصغرة لولاية الأب في  
حق الصغير فيثبت الحكم في حق الصغير لوجوب العلة والبلوغ عن  
عقل حلة لنزال ولاية الأب في حق الغلام فيتعذر الحكم إلى الجارية  
بهذه العلة وانفجار الدم علة لا تنقاض للطهارة في حق المستحاضة  
فيتعدى الحكم إلى غيرهما لوجوب العلة ثم تعدى ذلك نقول لقياس نوعين  
أحدهما أن يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الأصل والثاني  
أن يكون من جنسه مثال الاتحاد في النوع ما قلنا إن الصغرة لولاية  
الإكاح في حق الغلام فيثبت ولاية الإكاح في حق الجارية لوجود

المراد من قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام قائماً  
وقاعداً أو ركعاً أو ساجداً إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا  
مضطجعا استرخت مفاصله جعل استرخاء المفاصل علة فيتعذر الحكم  
بهذه العلة إلى النوم مستتباً ومتكئاً إلى شيء لو أزيل عنه لسقط وكذلك  
يتعدى الحكم بهذه العلة إلى الإغماء والسكر كذلك قوله عليه السلام  
توضئني وصلي فإن قطر الدم على الحصيد قطر فإنه دم عرق انفجر  
جعل انفجار الدم علة فتعدى الحكم بهذه العلة إلى الفصد والحجامة  
ومثال العلة المعلومة بالأجماع فيما قلنا الصغرة لولاية الأب في  
حق الصغير فيثبت الحكم في حق الصغير لوجوب العلة والبلوغ عن  
عقل حلة لنزال ولاية الأب في حق الغلام فيتعذر الحكم إلى الجارية  
بهذه العلة وانفجار الدم علة لا تنقاض للطهارة في حق المستحاضة  
فيتعدى الحكم إلى غيرهما لوجوب العلة ثم تعدى ذلك نقول لقياس نوعين  
أحدهما أن يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الأصل والثاني  
أن يكون من جنسه مثال الاتحاد في النوع ما قلنا إن الصغرة لولاية  
الإكاح في حق الغلام فيثبت ولاية الإكاح في حق الجارية لوجود

والنفس ولينها  
اشتبا الولاد على النفس  
افيا كما اشتبا على المال كذا  
في وصول الاموال الى الاب كذا  
توجب القول بولاية الاب كذا  
تتطلب معالي التعلق بالنفس  
فان العجز عن اشتبا على المال  
والنفس اشتبا كذا  
على النفس اشتبا كذا  
على المال لا يؤثر  
لا في نفسه ولا كذا  
محموله بولاية الاب على ما  
نفس كذا يتصل معاليها  
على النفس فالعجز عن التفرغ  
التعلق بالنفس فلذا  
معني عام على المال والنفس  
لا في الاب كذا

[illegible][illegible][illegible]







الاصل الرابع

٩٣

القياس

وكذا لما قال المسمى ركن في باب الوضوء فليست تثليثه  
كالغسل قلنا لا نسلم ان التثليث مسنون في الغسل بل  
اعضاء الفعل في محل فرض يادة على المفروض كإزالة القيامة القراءة  
باب اصله غير ان الاطالة في باب الغسل لا يتصور الا بالترك  
لاستيعاب لفعل للمحل فمثله نقول في باب المسمى بان الاطالة مستو  
بطريق الاستيعاب كذلك يقال لتقايض بيع الطعام بالطعام  
شرط كالنقد قلنا لا نسلم ان التقايض شرط في باب النقود  
بل لشرط تعيينها كيلا يكون بيع النسبة بالنسبة غير ان النقود  
لا تعين الا بالقبض عندنا واما القول بموجب لعله فهو تسليم كون  
الوصف علة وبيان ان معلولها غير ادعاء العلة بمثاله المرفق  
حد في باب الوضوء فلا يدخل تحت الغسل لان الحد لا يدخل  
في الحد قلنا المرفق حد الساقط فلا يدخل تحت حكم الساقط  
لان الحد لا يدخل في المحدود وكذلك يقال صوم رمضان مؤخر في  
فلا يجوز بدن التعيين كالتقصاء قلنا صوم الفرض لا يجوز بدن  
التعيين لانه وجدا لتعيين ههنا من جهة الشرع ولين قال

القول بموجب

العلة

في الغسل لان الغرض من الوضوء  
هو طهارة البدن والوجه  
الغسل بالوضوء هو طهارة  
البدن والوجه والوجه  
الغسل بالوضوء هو طهارة  
البدن والوجه والوجه

القول بموجب  
العلة  
في الغسل لان الغرض من الوضوء  
هو طهارة البدن والوجه  
الغسل بالوضوء هو طهارة  
البدن والوجه والوجه  
الغسل بالوضوء هو طهارة  
البدن والوجه والوجه

القول بموجب  
العلة  
في الغسل لان الغرض من الوضوء  
هو طهارة البدن والوجه  
الغسل بالوضوء هو طهارة  
البدن والوجه والوجه  
الغسل بالوضوء هو طهارة  
البدن والوجه والوجه

القول بموجب  
العلة  
في الغسل لان الغرض من الوضوء  
هو طهارة البدن والوجه  
الغسل بالوضوء هو طهارة  
البدن والوجه والوجه  
الغسل بالوضوء هو طهارة  
البدن والوجه والوجه

القول بموجب  
العلة  
في الغسل لان الغرض من الوضوء  
هو طهارة البدن والوجه  
الغسل بالوضوء هو طهارة  
البدن والوجه والوجه  
الغسل بالوضوء هو طهارة  
البدن والوجه والوجه

---

قلنا لما كان الصوم فرضاً لا يشترط التعيين له بعد ما تعين اليوم  
له كالقضاء وآما العكس فنعني به أن يتمسك السائل بأصل المعيل  
على وجه يكون المعيل مضطراً إلى وجه المفارقة بين الأصل والفروع  
ومثاله الحلي أعدت لا يتبدل فلا يجب فيها الزكوة ككتاب لم يذ له  
قلنا لو كان الحلي بمنزلة الثياب فلا يجب الزكوة في حلي الرجال ككتاب  
البيزلة وآما فساد الوضع فالمراد به أن يجعل لعله وصفاً لا يلبس  
بذلك الحكم مثاله في قولهم في إسلام أحد الزمحين اختلاف الدين  
طرأ على النكاح فيفسد كارتداد أحد الزوجين فإنه جعل الإسلام  
علة لزوال الملك قلنا الإسلام عهد عاصماً للملك فلا يكون  
موتراً في زوال الملك وكذلك في مسألة طول الحرية أنه حرراً  
على النكاح فلا يجب له الأمانة كما لو كانت تحت حرة قلنا وصف كونه  
حرراً قادراً يقتضي جواز النكاح فلا يكون مؤثراً في عدم ажوا النكاح  
وآما النقص فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له النية  
كالتيمم قلنا ينقص بغسل الثوب والأداء وآما المعارض  
فمثل ما يقال المسحركن في الوضوء فليست تثليثه كالغسل

العكس فساد الوضع  
والنقض

العمل على وجه لا يشترط التعيين له بعد ما تعين اليوم  
له كالقضاء وآما العكس فنعني به أن يتمسك السائل بأصل المعيل  
على وجه يكون المعيل مضطراً إلى وجه المفارقة بين الأصل والفروع  
ومثاله الحلي أعدت لا يتبدل فلا يجب فيها الزكوة ككتاب لم يذ له  
قلنا لو كان الحلي بمنزلة الثياب فلا يجب الزكوة في حلي الرجال ككتاب  
البيزلة وآما فساد الوضع فالمراد به أن يجعل لعله وصفاً لا يلبس  
بذلك الحكم مثاله في قولهم في إسلام أحد الزمحين اختلاف الدين  
طرأ على النكاح فيفسد كارتداد أحد الزوجين فإنه جعل الإسلام  
علة لزوال الملك قلنا الإسلام عهد عاصماً للملك فلا يكون  
موتراً في زوال الملك وكذلك في مسألة طول الحرية أنه حرراً  
على النكاح فلا يجب له الأمانة كما لو كانت تحت حرة قلنا وصف كونه  
حرراً قادراً يقتضي جواز النكاح فلا يكون مؤثراً في عدم ажوا النكاح  
وآما النقص فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له النية  
كالتيمم قلنا ينقص بغسل الثوب والأداء وآما المعارض  
فمثل ما يقال المسحركن في الوضوء فليست تثليثه كالغسل







وحيث كانت حال  
 حلت كالشراخ ابراهيم كركم  
 سبب الكفارة مجازة  
 بيان السنين  
 ذكره في بيان اسباب الفساح  
 سبب الكفارة على  
 بيان اختلاف  
 سبب الكفارة على  
 بيان اختلاف  
 سبب الكفارة على  
 بيان اختلاف

وجوبه بان يكون العلة مقتضية  
 الوجود للعلول ومجاوباً لمقتضيتها  
 وجوبه بان يكون العلة مقتضية  
 الوجود للعلول ومجاوباً لمقتضيتها

على الولي لما منسوب حتى لو توافقت على انتفاء الاطلاق  
يجب ان لا يحد بحدود المهر والعدة قلت جازان يكون  
باعتبار ما ذكرنا من استنباط المصلحة من النص بان كان  
كذلك لا يوجب انتفاء المصلحة في الزوج الا وان كان  
الطلاق على حق احكام الشرع والاعتدال في  
الشيء ما وجد بما ذكرنا من الفصول وفي  
المراتب التي تليها من غير  
المراتب التي تليها من غير  
المراتب التي تليها من غير

[illegible]

ان المعدنات للصلول يجب  
 رفعه وزواله منه بوقوده لان الظاهر  
 الحلة الاموية لا تكفي فيه بل ان كان  
 الصلول **ع** السبب على النون  
 ما يولد النون والفتحة جازية  
 بالظواهر في الجواز فتنسب  
 وذلك جازية كاني قوله فتنسب  
 مع عدم ارادته اليه لا يستلزم  
 القول اليه لا حقيقة حتى يبرهن  
 بذكره الضعف ثم اولاً فالمراد  
 السبب القوي لا الجاني  
 حسن كوني **ع**  
 اصول الشاشي

القياس	٩٨	الأصل الرابع
--------	----	--------------

عند تعدد الأطلاوع على حقيقة العلة يتسلسل الأمر على المكلف  
ويستقط به اعتبار العلة ويبدأ الحكم على السبب ومثاله في  
الشرعيات النوم الكامل فإنه لما أُقيم مقام الحدث سقط  
اعتبار حقيقة الحدث ويبدأ ألا تنقاض على كمال النوم وكذلك  
الحلق الصحيحة لما أُقيم مقام الوطئ سقط اعتبار حقيقة  
الوطئ فيبدأ الحكم على صحة الحلق في حق كمال المهر وتزويج  
العدة وكذلك السفر لما أُقيم مقام المشقة في حق الرخصة  
سقط اعتبار حقيقة المشقة ويبدأ الحكم على نفس السفر حتى إن  
السلطان لو طاف في أطراف مملكته يقصد به مقدار السفر كان  
في الرخصة في الأفاط والعصر وقد يسمى غير السبب سببا مجازا  
كاليمين يسمى سببا للكفارة وإنها ليست بسبب في الحقيقة  
للسبب إنما في وجود السبب اليمين ينافي في جواز الكفارة فإن الكفارة  
تأخر بالبحث وبه وينتهي اليمين كذلك تعليق الحكم بالشرط  
الأطلاوع والعناوين يسمى سببا مجازا وإنه ليس بسبب في الحقيقة  
ما ثبت عند الشرط والتعليق ينتهي بوجوب الشرط فلا يكون سببا

[illegible]

الأصل الرابع

فَيَتَقَرَّرُ الْوَجُوبُ حِينَئِذٍ وَيُعْتَبَرُ حَالُ الْعَبْدِ فِي ذَلِكَ الْحِزْمِ وَيُعْتَبَرُ صِفَاتُهُ

محصول اراضی مستغنیه و اراضی غیر مستغنیه



الأصل الرابع

كما في صلاة العصور فان آخر الوقت وقت أحمر الشمس الوقت  
 عند فاسد فقررت الوظيفة بصفة النقصان لهذا وجب  
 القول بالجواز عنده مع فساد الوقت والطريق الثاني أن  
 يجعل كل جزء من أجزاء الوقت سبباً لا على طريق الانتقال  
 فان القول به قول يابطل السببية الثابتة بالشروع ولا يلزم  
 على هذا تضاعف الواجب فان الجزء الثاني انما اتيت عين  
 ما اتيت الجزء الأول فكان هذا من باب تراؤف لعل كثرة  
 الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصور شهود  
 الشهر لتوجه الخطاب عند شهود الشهود إضافة الصور إليه  
 وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب النامي حقيقة أو حكماً  
 وباعتبار وجوب السبب جاز العجيل في باب الأداء وسبب  
 وجوب الحج البيت لأضافته إلى البيت وعدم تكرار الوظيفة  
 في العمر على هذا لو حج قبل وجود الاستطاعة ينوب ذلك  
 عن حجة الإسلام لوجود السبب وبه فارق أداء الزكاة  
 قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة

**باسباجھا**

[illegible]



[illegible]

قوله بان النصاب...  
لان النصاب على وجهين...  
الاول على وجهين...  
الثاني على وجهين...

قوله بان النصاب...  
لان النصاب على وجهين...  
الاول على وجهين...  
الثاني على وجهين...

قوله بان النصاب...  
لان النصاب على وجهين...  
الاول على وجهين...  
الثاني على وجهين...

قوله بان النصاب...  
لان النصاب على وجهين...  
الاول على وجهين...  
الثاني على وجهين...

الأصل الرابع

١٠٣

القياس

هَذَا كَالنَّصَابِ فِي تَنَاءِ الْحَوْلِ وَأَمْنَاءِ أَحَدِ الشَّاهِدِينَ عَنْ الشَّاهِدِ  
وَرَدُّ شَطْرِ الْعَقْدِ وَمِثَالُ الثَّالِثِ الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْحَيَاةِ وَتَبْقَاءُ الْوَقْتُ  
فِي حَقِّ صَاحِبِ الْعَذْرِ مِثَالُ الرَّابِعِ خِيَارُ الْبُلُوغِ وَالْعَقْدُ الْفَرْقِيَّةُ  
وَعَدَمُ الْكِفَاءَةِ وَلَا نَدَامًا فِي بَابِ الْجَرَاحَاتِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ  
وَهَذَا عَلَى عِتَابِ رَجُلٍ تَخْصِيصُ الْعِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ فَمَا عَلَى قَوْلِ  
مَنْ لَا يَقُولُ بِجَوَازِ تَخْصِيصِ الْعِلَّةِ فَمَا لَمَّا نَعُ عِنْدَ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ  
مَنْعٌ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الْعِلَّةِ وَمَنْعٌ يَمْنَعُ تَمَامَهَا وَمَنْعٌ يَمْنَعُ  
دَوَامَ الْحُكْمِ فَمَا عِنْدَ تَمَامِ الْعِلَّةِ فَيُثَبِّتُ الْحُكْمَ لَا مَحَالَةَ وَعَلَى  
هَذَا كُلِّ مَا جَعَلَهُ الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ مَا نَعًا لَثَبُوتِ الْحُكْمِ جَعَلَهُ  
الْفَرِيقُ الثَّانِي مَا نَعًا لَتَمَامِ الْعِلَّةِ وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ يَدْرُ الْكَلَامُ  
بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ فَصَلِّ الْفَرْضُ لُغَةً هِيَ التَّقْدِيرُ وَمَعْنَى ضَاتِ  
الشَّرْعِ مَقْدَارُهُ بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ وَفِي  
الشَّرْعِ مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ لَا شَبَهَةَ فِيهِ وَحُكْمُهُ لَزُومٌ لِعَلَّةِ  
وَالْإِعْتِقَادُ بِهِ وَالْوَجُوبُ هُوَ السَّقُوطُ يَعْنِي مَا يَسْقُطُ عَلَى الْعَبْدِ  
بِلاَ اخْتِيَارٍ مِنْهُ وَقِيلَ هُوَ مِنَ الْوَجِبَةِ وَهُوَ لَا ضَرْبَ لَهُ مِمَّا يَجِبُ

بحث بيان  
معنى الفرض لغة  
وشعرا

قوله بان النصاب...  
لان النصاب على وجهين...  
الاول على وجهين...  
الثاني على وجهين...

قوله بان النصاب...  
لان النصاب على وجهين...  
الاول على وجهين...  
الثاني على وجهين...



## الأصل الرابع

بیان الرخصه لفه  
وشرعا

الأصل الرابع ١٠٥ القياس  
 لو نها في غاية الكادة لو كادة سببها وهو كون الأمر مفترض  
 الطاعة بحكمه الهنا ونحن عبيده وأقسام العزيمة ما ذكرنا  
 من الفرض الواجب أما الرخصة فعبارة عن اليسر والسهولة  
 وفي الشرع طرف الأمر من عسر إلى يسر بواسطة عدل في المكلف  
 وأنواعها مختلفة باختلاف أسبابها وهي عذر العباد وفي العاقبة  
 تقول إلى نوعين أحدهما رخصة الفعل مع بقاء الحرمة بمنزلة  
 العفو في باب الجناية وذلك نحو اجراء كلمة الكفر على اللسان مع طمينة  
 القلب عند الإكراه وسبب النبي عليه السلام أتراف مال المسلم  
 وقتل النفس ظلما وحكمة أنه لو صبر حتى قتل يكون ما جحد الامتناع  
 عن الحرام تعظيما للنهي الشارع عليه السلام والنوع الثاني تغيير صفة  
 الفعل بأن يصير مباحا في حقه قال الله تعالى فمن اضطر بمحض  
 وذلك نحو الإكراه على أكل الميتة وشرب الخمر وحكمه أنه  
 لو امتنع عن تناوله حتى قتل يكون اثما بامتناعه عن إباح  
 وصار كقاتل نفسه فصل في الاحتجاج بآراء دليل أنواع منها  
 الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم مثالها القى





بأنهم الحيض بدم الاستحاضة فاحتمل أن يمين جميعاً فلو حكمنا بنقض  
العادة لزمننا العمل بلا دليل كذلك إذا ابتدأت مع البلوغ مستحاضة  
فحيضها عشرة أيام لأن ما دون العشرة تحتل الحيض والاستحاضة  
فلو حكمنا بارتفاع الحيض لزمننا العمل بلا دليل بخلاف ما بعد العشرة  
لقيام الدليل على أن الحيض لا يزيد على العشرة ومن الدليل على أن لا دليل  
فيه إلا حجة للدفع دون الالتزام مسألة المفقود فإنه لا يستغنى غيره  
ميوافقه ولو فات من أقاربه حال فقد لا يثبت هو منه فاندفع  
استحقاق الغير بلا دليل لم يثبت له أنه استحقاق بلا دليل فارتفع  
قد روي عن أبي حنيفة أنه قال لا خمس في العنب لأن الأكل موزع  
به وهو التمسك بعقد الدليل قلنا إنما ذكرنا ذلك في بيان عذرة  
في أنه لم يقل بالخمس في العنب ولهذا روي أن محمداً سأله عن الخمس  
في العنب فقال ما بال العنب لا خمس فيه قال لأنه كالتمسك  
فقال فما بال التمسك لا خمس فيه قال لأنه كالماء ولا خمس فيه  
والله تعالى أعلم بالصواب

بَرَأَصُولُ الشَّاشِيِّ مَعَ أَحْسَنِ الْحَوَاشِي

في بيان هذه الحاشية...  
في بيان هذه الحاشية...  
في بيان هذه الحاشية...

في بيان هذه الحاشية...  
في بيان هذه الحاشية...  
في بيان هذه الحاشية...

بحث في حاشية

في بيان هذه الحاشية...  
في بيان هذه الحاشية...  
في بيان هذه الحاشية...

في بيان هذه الحاشية...  
في بيان هذه الحاشية...  
في بيان هذه الحاشية...

# امارة المباحث اصول الشاشي مع حاشيته احسن الحواشي

مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم
بحر ش	٨١	بحر ش	٥٦	بحر ش	٢٩	بحر ش	٢
القياس		كون نمر للتراخي		عبارة النص وشارته		في ترجمة المحتش	
بحر ش	٨٥	بحر ش	٥٤	بحر ش	٣٠	بحر ش	٥
كون شرط القياس خمسة		وضع بل لتدراك الغلط		كون دلالة النص على الحكم		كون اصول الفقه اربعة	
بحر ش	٨٤	بحر ش	٥٨	بحر ش	٣٢	بحر ش	٦
تعريف القياس الشرعي		كون لكن للاستدلال		المقتضى		العالم والخاص	
بحر ش	٨٨	بحر ش	٥٩	بحر ش	٣٣	بحر ش	٤
العلة المعلومة بالكتاب والسنن		كون او لاحيد المذكورين		كون القبول كفا في باب البيع		تقسيم العالم الى القسمين	
بحر ش	٩٠	بحر ش	٦٠	بحر ش	٣٣	بحر ش	٨
العلة المستفيدة بالايجاع		كون او بمعنى حتى		الامر		عموم كلمة ما	
بحر ش	٩١	بحر ش	٦١	بحر ش	٣٣	بحر ش	٩
العلة المعلومة بالرأى الخ		افادة حتى معنى للغاية		تحقيق موجب الامر		العالم المخصوص من البعض	
بحر ش	٩٢	بحر ش	٦٢	بحر ش	٣٥	بحر ش	١٠
توجه الاسئلة على القياس		وضع الى الانتهاء للغاية		في ان الامر لا يقتضئ تكرار		المطلق اذا امكن العمل به الخ	
بحر ش	٩٣	بحر ش	٦٣	بحر ش	٣٦	بحر ش	١١
القول بسبب العلة		كون على الاضام وفي اللزوم		تكرار العبادات بتكرار سببها		جواز التوضي بماء الزعفران	
بحر ش	٩٧	بحر ش	٦٦	بحر ش	٣٤	بحر ش	١٢
القلب		وضع الباء لالاصاق		المطلق والمقيد		المشترك والمؤول	
بحر ش	٩٥	بحر ش	٦٤	بحر ش	٣٩	بحر ش	١٣
العكس فسا الوضع النقص		بيان التقرير والتفسير		احد نوعي المامو به		الحقيقة والمجاز	
بحر ش	٩٦	بحر ش	٦٨	بحر ش	٤٠	بحر ش	١٦
الفرق بين السبب والعلة		بيان التفسير		كون المامو به في حق الحسنين		تقسيم الحقيقة الى ثلاثة اقسام	
بحر ش	٩٤	بحر ش	٤٠	بحر ش	٢١	بحر ش	١٤
كون السبب تارة بمعنى العلة		كون الاستثناء من بيان التغيير		كون الواجب بالامر فوعين		كون المجاز خلفا عن الحقيقة	
بحر ش	٩٩	بحر ش	٤١	بحر ش	٢٢	بحر ش	١٨
تعلق الامور بحكامها		بيان الضرورة والحال		الاداء القاصر		تعريف طريق الاستعارة	
بحر ش	١٠٢	بحر ش	٤٢	بحر ش	٢٣	بحر ش	١٩
كون الامور اربعة		بيان العطف		القضاء ونوحيه		تعريف الامور على قسمي الاستعارة	
بحر ش	١٠٣	بحر ش	٤٣	بحر ش	٢٤	بحر ش	٢٠
بيان معنى الفرض		السنة		التمني		الصريح والكناية	
بحر ش	١٠٧	بحر ش	٤٧	بحر ش	٢٤	بحر ش	٢١
بيان الغرضية		ايجاب المتواتر العمل القطع		التمني عن الافعال الحسية		الظاهر النص المفسر للحكم	
بحر ش	١٠٥	بحر ش	٤٥	بحر ش	٢٩	بحر ش	٢٢
بيان الرخصة		تقسيم الراوي		طريق معرفة المراد بالنص		وجوب العمل بحكم الظاهر النص	
بحر ش	١٠٦	بحر ش	٤٦	بحر ش	٥٠	بحر ش	٢٣
ان الاحتجاج بلا دليل انواع		شرط العمل بمخبر الواحد		امثلة معرفة المراد بالنص		ترجيح المفسر على النص	
بحر ش	١٠٤	بحر ش	٤٤	بحر ش	٥١	بحر ش	٢٤
ان العند لا خمس فيه		ترك العمل بمخبر الواحد		كون القوي ناقضا للوضوء		انقضي المشكل والمجمل	
		بحر ش	٤٨	بحر ش	٥٢	بحر ش	٢٥
		الاجماع		التمسكات الضعيفة		ما يترك به الحقيقة	
		بحر ش	٤٩	بحر ش	٥٣	بحر ش	٢٦
		كون الاجماع على رتبة قسم		حروف المعاني		ترك الحقيقة بدلالة في الخ	
		بحر ش	٨٠	بحر ش	٥٣	بحر ش	٢٤
		عدم القائل بالفصل		كون الودائع للتعقيب		ترك الحقيقة بدلالة من قبل الخ	
		بحر ش	٨١	بحر ش	٥٥	بحر ش	٢٨
		بيان الواجب على المجتهد		استعمال اللفظ لبيان العلة		ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام	
تم فهرس							
الكتاب							